دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح : دراسة تطبيقية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	علي، أيمن صابر سيد
المجلد/العدد:	مج19, ع2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	يوليو
الصفحات:	45 - 106
رقم MD:	969782
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المعايير المحاسبية، التقارير المالية، المعلومات المحاسبية، الأرباح المالية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/969782

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح
دراسة تطبيقية

دكتور
أيمن صابر سيد على
أستاذ المحاسبة المساعد
معهد السويس لنظم المعلومات الإدارية

أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح "دراسة تطبيقية"

إعداد
دكتور/ أيمن صابر سيد على
أستاذ المحاسبة المساعد
معهد السويس لنظم المعلومات الإدارية

ملخص الدراسة:

حاولت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي تحليل أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بالإضافة إلي الأثر علي جودة الأرباح المحاسبية ، حيث تطرقت الدراسة الحالية للعديد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة لاشتقاق فروض الدراسة. واستخدمت الدراسة قطاع التأمين السعودي في الدراسة التطبيقية نظرا لالتزامه بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية منذ عام ٢٠٠٩م ، حيث تم تقسيم فترة تحليل الدراسة التطبيقية إلي فترتين الأولى منها تمثل فترة ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (٢٠٠٧-٢٠٠٩) ، أما الفترة الثانية فتمثل ما بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (٢٠١٠-٢٠١٢) وذلك حتى يتفق مع هدف الدراسة.

وقد بلغ إجمالي عدد شركات العينة (٢٠) شركة في كل عام واختبرت الدراسة (٩) متغيرات في كل شركة لمدة (٦) سنوات متصلة ، وبذلك بلغ إجمالي عدد المشاهدات (١٠٨٠) مشاهدة ، ونظراً لثبات نوعية أنشطة عينة الدراسة في نشاط واحد فإن التحليل الإحصائي للدراسة التطبيقية يتوقع أن يعمل علي تعميم نتائج الدراسة .

وتشير أهم نتائج الدراسة التطبيقية إلي وجود علاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبين عدم تماثل المعلومات المحاسبية ، وأيضا وجود علاقة معنوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبين جودة الأرباح بعد تطبيق المعايير ، وعدم وجود علاقة قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية .

مصطلحات الدراسة:

معايير التقارير المالية الدولية ، عدم تماثل المعلومات ، جودة الأرباح

القسم الأول : الإطار العام للدراسة

أولا : طبيعة مشكلة الدراسة

شهد العالم تطورات سريعة اتسمت بالديناميكية والتغير المستمر في معظم المجالات البيئية التي يعمل بها النظام المحاسبي بسبب ارتفاع حده المنافسة المحلية والدولية وإفلاس العديد من الشركات واندماج العديد منها لتشكل تكتلات اقتصادية سهلت من تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ونتيجة لذلك فقد أصبح المستثمرون يطالبون بتقارير مالية شفافة ونزيهة تتيح لهم معرفة الأحداث والعمليات المالية التى حدثت بالفعل.

ونتيجة لما سبق، فقد كان لابد للمحاسبة أن تتطور وتلبي الاحتياجات الجديدة للمستفيدين، مما دفع العديد من المنظمات والهيئات المهنية في البحث عن وسائل للحد من عدم تماثل المعلومات مما أدي إلي ظهور معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IAS)، ولضمان تماثل المعلومات لزيادة الإفصاح والشفافية تم توحيد معايير المحاسبة الدولية وتعديلها إلي معايير التقارير المالية الدولية International Financial (IFRS) Reporting Standards لتقليل فجوة عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين والمستخدمين ومساعدة الإدارة في الحصول علي معلومات تحقق الرقابة والقياس والتخطيط طويل الأجل وبهدف إضفاء الأساس السليم والفعال علي التعاملات المحاسبية والمالية. (توفيق، ٢٠١١)

ومن جهة أخري، فإن الاعتماد علي رقم الربح المحاسبي وحده دون الأخذ في الاعتبار ما قد يؤثر عليه من عوامل قد تعمل على تخفيض مستوي جودة الأرباح، مما يؤدي إلي اتخاذ قرارات غير رشيدة . ونظراً لأهمية جودة الأرباح في عملية اتخاذ القرارات فقد اهتم العديد من الباحثين في الفترة الأخيرة بدراسة العوامل المؤثرة علي جودة الأرباح من خلال وضع القواعد والمعايير المختلفة للحد من ممارسات عدم تماثل المعلومات والمتمثلة

في الاختيار العكسي والمخاطر المعنوية التي تزيد من فجوة عدم التماثل بين المتعاملين. (صالح، ٢٠١٠)

وتأتي مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة في ضوء نظرية الوكالة في شكل حيازة مستثمر أو أكثر لمعلومات خاصة حول قيمة الشركة بينما يوجد مستثمرون آخرون لم تصل إليهم نفس المعلومات أو معرفة الإدارة (الأطراف الداخلية) لمعلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي بشكل يفوق المستثمرين والدائنين والمقرضين (كأطراف خارجية) مما يؤثر علي حجم التداول والسيولة و من ثم تكلفة رأس المال وامتداد أثرها السلبي علي جودة الأرباح المحاسبية.

وقد تناولت العديد من الدراسات أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي كل من جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات المحاسبية، وفي هذا الصدد تشير دراسة (Alzoubi and Selamat,2010) إلي أن الدول النامية تتميز بأسواق ضعيفة وأقل نضجاً من أسواق رأس المال المتقدمة حيث أن السلطات التنظيمية لها دور محدود، وهذا يؤدي إلي مزيد من عدم تماثل المعلومات كما أن المعايير المحاسبية المطبقة في الأسواق الضعيفة تختلف من حيث تطبيقها في الأسواق المتقدمة مما يؤثر علي جودة الأرباح المحاسبية بشكل سلبي.

وفي هذا الصدد ، فقد بينت العديد من الدراسات أن التوسع في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) سواءاً بشكل اختياري أوإجباري يعمل علي الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة كلاً من جودة الأرباح وجودة التقارير المالية، حيث أنه علي المستوي البحثي والنظري أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية مع عدم تماثل المعلومات قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وعلاقة طردية بعد تطبيق

معايير التقارير المالية الدولية وبالتالي انخفاض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وارتفاع جـــودة الأربـــاح المحاســـبية. (Al-Akra et al, 2010 - Carmona & Marco , 2008- Liu et al., 2011)

ومن ناحية أخري ، أشارت بعض الدراسات أنه لا يوجد تأثير في جودة الأرباح قبل وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ويعود السبب في ذلك إلي وجود نظام قوي لحماية المستثمر والذي ينعكس بدوره على ارتفاع جودة الأرباح وكذلك يعود السبب إلي تشابه معايير المحاسبة المطبقة في تلك الدول مع معايير التقارير المالية الدولية وبالتالي لم تتأثر جودة الأرباح . (AFaanz, 2009 - Kabir et al., 2010 – Saito and Mayangsari, 2011)

وحول تباين الآراء حول تأثير معايير التقارير المالية الدولية علـــي جودة الأرباح، فقد أوضحت دراسة (Houqe et al., 2012) أن تبنـــي معـــايير محاسبية مرتفعة الجودة ليس شرطاً ضرورياً للحصول علي معلومات عالية الجودة، حيث لابد من توافر قوانين وأنظمة قوية لحماية المـــستثمر بهـــدف تخفيض أنشطة إدارة الأرباح، وزيادة شفافية المعلومات المحاسبية وبالتـــالي زيادة جودة الأرباح المحاسبية.

ومن جهة أخري، فإن استخدام معايير موحدة ذات جودة عالية يعمل علي زيادة جودة التقارير المالية وبالتالي تخفيض مـــستويات عـــدم تماثـــل المعلومات وهذا ما أكدته دراسة (Jiao, et al., 2012) حيث اختبرت العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وجودة التقارير المالية وأثرهـــا علـــي قدرة المحللين الماليين.

أما عن تأثير اعتماد تطبيق معايير التقارير المالية الدوليـــة (IFRS) على إدارة الأرباح ، فتشير نتائج دراسة (Ramanna and Sletten,2009) إلي أن

البدء في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قد ساهم في تخفيض إدارة الارباح مما أدي إلي ارتفاع في جودة الأرباح .

وتعتبر المملكة العربية السعودية من الدول التي بادرت في صياغة معايير محاسبية وطنية تلائم البيئة السعودية، وقد قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التابعة لوزارة التجارة منذ عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠١٤ بإصدار ٢٢ معياراً محاسبياً وعدد ١٣ رأياً مهنياً وتفسيرياً لضبط الممارسات المهنية المحاسبية (موقع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، www.socpa.sa)، وقد قررت لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة أن يتم التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ويتم تطبيق المعايير علي جميع الشركات المساهمة اعتباراً من ٢٠١٦م أو بعده وبالنسبة للمنشآت الأخرى بخلاف الشركات المساهمة فإنه يتم التطبيق اعتباراً من ٢٠١٨م أو بعده أما شركات التأمين فقد تم الزامها بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية اعتبارا من عام ٢٠٠٩م.

وفي ضوء ما سبق، وفي ظل محدودية الدراسات العربية التي ربطت بين معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وبين جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات مقارنة بالكم الهائل من الدراسات التي قدمتها الدول الغربية، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات **بهدف الإجابة عن التساؤلات التالية:**

- **ما هو أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية؟**
- **ما هو تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي جودة الأرباح المحاسبية؟**

ثانيا : الدراسات السابقة ذات الصلة وفروض الدراسة

يتناول الباحث في هذا الجزء الدراسات ذات الصلة التي حفلت بها الأبحاث والدراسات المحاسبية، وذلك انطلاقاً من أهمية البحث بهدف صياغة فروضه واختبارها بالدراسة التطبيقية، ولقد صنف الباحث الدراسات ذات الصلة السابقة إلي مجموعتين كما يلي :

المجموعة الأولي : دراسات تعرضت لأثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي عدم تماثل المعلومات

استهدفت دراسة (Dimitropoulos et al.,2013) اختبار أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي عدم تماثل المعلومات في وقت الاعلان عن التقارير وأثرها على عوائد الأرباح وأسعار الأسهم بالتطبيق علي الشركات المتعاملة في سوق الأوراق المالية اليوناني من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٨ حيث استخدمت الدراسة القوائم المالية لعدد ٨٠٨ شركة. وتوصلت الدراسة إلي أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قد ساهم في انخفاض ممارسات إدارة الأرباح في شركات العينة قبل تطبيق المعايير بصورة اختيارية وبعد تطبيقها بصورة إلزامية، كما ارتفعت القيمة الملائمة للقيم المحاسبية وقت الإعلان عن الخسائر المحققة وانخفضت قيم عدم تماثل المعلومات ،كما توصلت الدراسة إلي ارتفاع معدل العائد علي الأسهم بنسبة ٢٤,٧% في شركات العينة بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. واستخدمت الدراسة مقياسا لقياس عدم تماثل المعلومات يقاس بالمعادلة التالية:

$$EY_{it} = b_0 + b_1 \times R_{it} + b_2 \times D_{it} + b_3 \times R_{it}\, D_{it} + b_4\, DVOL + b_5\, D_{it} \times DVOL_{it} + b_6\, R_{it} \times DVOL_{it} + b_7\, R_{it} \times D_{it} \times DVOL_{it} + \beta\, control_{it} + \gamma\, year\ dummies + \delta\, Industry\ Dummies + e_{it}$$

حيث أن :

EY_{it} = هو السعر المقدر للسهم في بداية السنة المالية.

R = هو عائد شراء وبيع الأسهم خلال السنة المالية.

D = متغير يأخذ قيمة واحد عندما تكون (R) سالبة وقيمة صفر في حالة (R) موجبة.

DVOLit = متغير وهمي يأخذ رقم واحد في حالة التبني الاختياري لمعايير التقارير المالية الدولية ورقم صفر في حالة التطبيق الإجباري للمعايير.

β control = بعض المتغيرات الرقابية مثل : نوع الصناعة ومعدل النمو ومعدل المخاطرة وحجم الشركة والسنة.

وحول العلاقة بين عدم تماثل المعلومات المحاسبية وبين إدارة الأرباح عن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في ظل ظروف عدم التأكد ، فقد بينت نتائج دراسة (Cormier et al.,2013) إن ممارسات إدارة الأرباح تؤدي إلي ارتفاع في درجة عدم تماثل المعلومات بالرغم من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) مما يشير إلي وجود علاقة ارتباط إيجابية بين ممارسات إدارة الأرباح وبين عدم تماثل المعلومات المحاسبية والتي يتم قياسها بواسطة سعر السهم أو مقياس مدي السعر.

كما تناولت دراسة (Jiao et al,. 2012) اختبار أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي قدرة المحللين الماليين بالتنبؤ بالأرباح بدقة، وقد استخدمت الدراسة عدداً من القوائم المالية في ١٩ دولة أوروبية خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتي عام ٢٠٠٦ أي قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وبعد التطبيق من عام ٢٠٠٧ ، وتوصلت الدراسة إلي ارتفاع في درجة التنبؤ بالأرباح بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

(IFRS) ، واستنتجت الدراسة وجود علاقة عكسية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبين انخفاض درجة عدم تماثل المعلومات بين المستفيدين.

وقد اختبرت دراسة (Landsman et al.,2012) علاقة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي زيادة المحتوي المعلوماتي للأرباح المعلنة باستخدام عينة من القوائم المالية في (١١) دولة لا تطبق معايير (IFRS) وأيضا في (١٦) دولة طبقت معايير التقارير المالية الدولية. وتوصلت الدراسة أن المحتوي المعلوماتي للأرباح قد ارتفع بعد تطبيق الدول لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ، حيث أن تطبيق المعايير الدولية (IFRS) قد أدي إلي تخفيض عدم تماثل المعلومات نتيجة انخفاض المدة بين نهاية الفترة المالية والإعلان عن الأرباح ، وبالتالي ارتفاع المحتوي المعلوماتي للأرباح بعد تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS).

كما استخدمت دراسة (Liu et al.,2011) عدد ٨٧٠ شركة صينية لقياس عدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح قبل الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وبعدها من أعوام ٢٠٠٥ وحتي عام ٢٠٠٨م، حيث استخدمت الدراسة توقيت عدم تماثل المعلومات في الإعلان عن الأرباح أو الخسائر من خلال المعادلة التالية:

$$EPS_{it} = B_0 + B_1\, Return_{it} + B_2\, Bad_{it} + B_3\, Return_{it} \times Bad_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

EPS_{it} = يمثل صافي ربح السهم ويقاس بالدخل السنوي مقاسا بسعر السهم في بداية العام .

Return = تمثل اللوغارتيم الطبيعي لعائد الأسهم السنوية .

Bad = تأخذ قيمة واحد إذا كان العائد سالب ورقم صفر إذا كان العائد موجب.

وتوصلت الدراسة إلي انخفاض مستويات عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ابتداءاً من عام٢٠٠٧.

ومن جهة أخري ، فقد هدفت دراسة (Horton et al,.2013) إلي اختبار أثر تطبيق المعايير علي دقة تنبؤات المحللين الماليين بالتطبيق على القوائم المالية في ٤٦ دولة مختلفة بإجمالي عدد مشاهدات بلغ ٤٧٢٠٩ مشاهدة ، وقد توصلت نتائج الدراسة بشكل غير مباشر إلي انخفاض كبير في درجة عدم تماثل المعلومات في مرحلة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بصورة اختيارية قبل فرض التطبيق بصورة إلزامية، وعلي العكس من ذلك فقد بينت دراسة (Jiao, et al., 2012) انخفاض في درجة عدم تماثل المعلومات بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بصورة إلزامية.

وعلى العكس مما سبق ، فقد يكون لدي بعض المستثمرين قدرة أفضل في التنبؤ بالأرباح المستقبلية نتيجة معالجة المعلومات خلال فترة معينة، مما يؤدي إلي ارتفاع عدم تماثل المعلومات، حيث يحصل المستثمرين علي عوائد غير عادية نتيجة ارتفاع عدم تماثل المعلومات وهذا ما أكدته دراسة (Ajward and Takehara, 2010) .

واستناداً إلي ما سبق فيما يخص نتائج العديد من الدراسات السابقة والتي أوضحت وجود علاقة إما طردية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وبين عدم تماثل المعلومات المحاسبية كما في دراسة (Ajward and Takehara, 2010) ودراسة (Cormier et al.,2013) ، أو وجود علاقة عكسية كما أشارت إليها نتائج بعض الدراسات ومن أهمها دراسة (Landsman et al.,2012) ودراسة (Jiao et al,. 2012) وأيضا دراسة (Dimitropoulos et al.,2013) ، ونظرا لاختلاف نتائج الدراسات السابقة التي تناولت نتائج تلك العلاقة ، وللتحقق من طبيعة هذه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة بالتطبيق على البيئة السعودية فقد قام الباحث بصياغة الفرض الأول كما يلي :

" توجد علاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبين عدم تماثل المعلومات المحاسبية "

المجموعة الثانية : دراسات ربطت بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وبين جودة الأرباح المحاسبية

اعتمدت العديد من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت آثار تطبيق (IFRS) علي جودة التقارير المالية علي مصطلحات مختلفة لجودة التقارير المالية منها جودة الربح المعلن، وجودة الأرباح المحاسبية، وجودة التقارير المالية أو المحاسبية.

ارتبطت جودة التقارير المالية بمستويات إدارة الأرباح حيث أن إدارة الأرباح هو استخدام ممارسات غير مرغوب فيها بواسطة الإدارة للتأثير علي رقم الربح المعلن باستغلال الطرق والسياسات المحاسبية وبينت نتائج العديد من الدراسات أن انخفاض إدارة الأرباح كممارسات غير مرغوب فيها يؤدي

إلي ارتفاع جودة الأرباح وجودة التقارير المالية مما يؤثر علي قرارات أصحاب المصالح مع المستثمرين والدائنين والمقرضين.(Cameron et al., 2011- Watrin& Ullman,2012)

أما بخصوص نتائج التحول إلي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية فقد بينت دراسة (Li,2010) أن اختيار التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية علي دول الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٥ قد أدي إلي تخفيض تكلفة رأس مال الأسهم العادية بالتطبيق علي عينة من الشركات بلغت ٦٤٥٦ شركة من مختلف الدول.

كما قامت دراسة (Paananen, 2008) باستخدام عينة من ٣٦٧ شركة سويدية طبقت معايير المحاسبة السويدية عام٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٤ وأيضا شركات طبقت معايير (IFRS) في عامي ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٦ وتوصلت الدراسة إلي وجود بعض المؤشرات علي انخفاض جودة التقرير المالي من خلال استخدام مقياس تمهيد الأرباح (الدخل) ومقياس وقتية الاعتراف بالخسائر كمؤشرات علي إدارة الأرباح بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

واستخدمت العديد من الدراسات الأخرى مقاييس لإدارة الأرباح منها مقاييس الاستحقاقات الاختيارية ومعدل تكرارات الأرباح الموجبة الصغيرة The Frequencies of Small Positive Earnings حيث أستهدفت دراسة (Sun et al., 2011) اختبار مدي تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي جودة الأرباح في البيئة الأمريكية بالتطبيق علي ثلاثة عينات من القوائم المالية الأولي تمثل عدد ١٦٩٨ شركة أجنبية مسجلة في الولايات المتحدة من ٢٣ دولة حول العالم، بينما تمثل العينة الثانية القوائم المالية لعدد ٨٤٩ شركة أجنبية مسجلة في الولايات المتحدة من ٧ دول تطبق القانون العام كمعايير محلية، وتضم العينة الثالثة عدد ٥٠٦ شركة أجنبية مسجلة في

الولايات المتحدة وتوصلت الدراسة أنه لا يوجد اختلاف كبير في جودة الأرباح للشركات المسجلة في السوق الأمريكي قبل تطبيق معايير (IFRS) وبعدها وذلك وفقاً لمقاييس القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية والاعتراف الوقتي بالخسائر بالإضافة إلي وجود تحسن لجودة الأرباح بعد تبني معايير(IFRS) وفقاً لمقياس الأرباح المستهدفة واستمرارية الأرباح .

كما استخدمت دراسة (Barth et al., 2008) عينة من٣٢٧ شركة من ٢١ دولة تبنت اختيارياً تطبيق معاييرَ التقارير المالية الدولية خلال الفترة من عام١٩٩٤ وحتي عام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع شركات من نفس الدول استمرت في تطبيق المعايير المحلية الخاصة بها، من خلال استخدام عددا من المتغيرات التابعة والمستقلة مثل صافي الدخل وسعر السهم والعائد منه بالإضافة لبعض المتغيرات التي تقيس مدى تماثل المعلومات المحاسبية .

وعلي عكس الدراسة السابقة (Barth,2008) فإن دراسة (Ahmed et al., 2013) استخدمت أكثر من ١٦٠٠ شركة من ٢٠ دولة تبنت معايير التقارير المالية الدولية عام ٢٠٠٥ بشكل إلزامي بالمقارنة مع عينة من الشركات من ١٥ دولة لم تتبني معايير (IFRS) وإنما اتبعت معايير محاسبية محلية، وتوصلت الدراسة إلي زيادة في ممارسات إدارة الأرباح بسبب تعزيز فرصة الحصول علي قرض من البنك أو تحقيق أرباح أو تفادي الوقوع في الخسائر، أو تقييم مرتفع للأسهم ونتيجة لما سبق فقد انخفضت جودة الأرباح بالنسبة للشركات التي تبنت معايير التقارير المالية الدولية بشكل إلزامي بالمقارنة مع الشركات التي لم تتبني معايير (IFRS) ، وتشير الدراسة في نتائجها إلي التناقض مع دراسة (Barth) نتيجة وجود حوافز للشركات دفعتها إلي تبني المعايير بشكل اختياري حيث أن آليات الإلزام في الدول ذات التطبيق الإلزامي للمعايير لم تكن قادرة علي إلغاء تأثير المرونة الأكبر التي توفرها معايير التقارير المالية الدولية بالمقارنة مع معايير المحاسبة المحلية وهو ما أثر علي ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح.

واستخدمت دراسة (Ahmed, et al.,2013) عدة نماذج لقياس أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية بصورة إجبارية أو إلزامية وأثر ذلك علي جودة الأرباح المحاسبية متمثلاً في:

$$Variable_{it} = \alpha + \beta_1 Growth_t + \beta_2 Eissue_t + \beta_3 Lev_t + \beta_4 Turn_t + \beta_5 Dissue + \beta_6 Size + \beta_7 cf_t + Industry\ FE + Country\ FE + e_t$$

حيث أن:

Variable = قد تمثل التغير في الدخل قبل البنود غير العادية مقسوماً علي أحجام الأصول (ΔNI) أو قد تمثل التغير في التدفقات النقدية السنوية مقسوماً علي إجمالي الأصول (DCF) أو قد يمثل إجمالي المستحقات مقسومة علي إجمالي الأصول (ACC) أو قد يمثل التدفق السنوي مقسوماً علي إجمالي الأصول (CF).

Growth = نسبة التغير في نمو المبيعات.

Eissue = نسبة التغير في أسعار الأسهم العادية.

Lev = تمثل إجمالي الالتزامات مقسومة علي القيمة الدفترية للسهم.

Dissue = نسبة التغير في إجمالي الالتزامات.

Turn = تمثل المبيعات مقسومة علي إجمالي الأصول.

Size = يمثل اللوغارتيم الطبيعي للقيمة السوقية للأسهم.

Cf = يمثل التدفق النقدي السنوي مقسوماً علي الأصول.

Industry = يمثل متغير نوع الصناعة للإشارة إلي تطبيق المعايير.

Country = يمثل متغير الدولة للإشارة إلي تطبيق المعايير.

وطُبقت دراسة (Rudra and Bhattacharjee,2012) على إحدى بيئات الدول النامية حيث استخدمت عينة مكونة من ٦٧ شركة هندية، حيث استهدفت فحص العلاقة بين تطبيق (IFRS) وجودة التقارير المالية من خلال دراسة مستويات إدارة الأرباح باستخدام نموذج الاستحقاقات الاختيارية، وتوصلت الدراسة إلي ارتفاع القيمة المطلقة للاستحقاقات وبالتالي ارتفاع في مستويات إدارة الأرباح وانخفاض في جودة التقارير المالية.

وقد تناولت دراسة (Wiesehöfer,2011) تطبيق معايير التقارير المالية في الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية الألمانية بالمقارنة مع الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية والتي تتبني معايير محاسبة ألمانية محلية، وتوصلت الدراسة أن جودة الأرباح كانت أفضل في الشركات غير المسجلة التي تتبني معايير محلية بالمقارنة مع الشركات المسجلة والتي تتبني معايير التقارير المالية (IFRS).

وعلي الجانب الأخر ، فقد استخدمت دراسة (Cameran et al.,2011) عدد ٥٠٠ شركة من عام ٢٠٠٥ إلي عام ٢٠٠٨ لقياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الارباح وعدم تماثل المعلومات من خلال عددا من المتغيرات ، وقد خلصت الدراسة إلي أن مستوي جودة الأرباح لم يتحسن بعد تبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في شركات القطاع الخاص الايطالية ، كما بينت نتائج الدراسة أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يعمل علي ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي انخفاض جودة الأرباح المحاسبية.

وفي نفس الموضوع ، فقدت أيدت دراسة (Watrin & Ullman, 2012) نتائج دراسة (Cameran et al.,2011) ، في أن التحول من معايير المحاسبة الألمانية إلي معايير التقارير المالية الدولية ليس لها تأثير علي جودة الأرباح وقد يؤدي إلي انخفاضها.

ومن جهة أخري فقد هدفت دراسة (Bhattacharya et al.,2013) توضيح العلاقة بين جودة الأرباح وبين عدم تماثل المعلومات من خلال التحقق من مدي مساهمة جودة الأرباح في التأثير علي معلومات المتعاملين في سوق الأوراق المالية، حيث أن تكلفة عدم تماثل المعلومات المرتفعة تعمل علي زيادة مخاطر الاختيار العكسي للأسهم. واستخدمت الدراسة عدداً من الشركات المتعاملة في سوق الأوراق المالية منذ عام ١٩٨٨ وحتى عام

٢٠٠٧ لقياس عدم تماثل المعلومات بشكل يعتمد علي السعر قبل عملية الشراء للأسهم وبعدها واستخدام متغيرات وهمية للشراء تأخذ عدد(١) وعدد (-١) في حالة البيع. كما استخدمت الدراسة مقاييس لقياس جودة الأرباح وتوصلت الدراسة إلي أن جودة الأرباح السالبة تدل علي ارتفاع عدم تماثل المعلومات ، وأن جودة الأرباح غير المتجانسة تؤثر علي عدم تماثل المعلومات للشركات ذات بيئة المعلومات المنخفضة ، كما أن تماثل المعلومات يرتفع وقت الإعلان عن الأرباح.

ويري الباحث أنه نتيجة لتباين نتائج الدراسات السابقة فيما يخص طبيعة العلاقة قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وبعد التطبيق ، وانعكاس ذلك على جودة الأرباح المحاسبية ، فقد قام الباحث بصياغة الفرض الثاني في محاولة لإخضاعه للاختبار على البيئة السعودية بهدف التحقق من نتيجة القياس بين متغيرات الدراسة كما يلي :

" ترتفع جودة الأرباح المحاسبية عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية "

ولاختبار صحة الفرض الثاني فقد تم تقسيمه إلي الفرضين الفرعيين التاليين:

الفرض الفرعي الأول : ترتفع جودة الأرباح المحاسبية قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

الفرض الفرعي الثاني : ترتفع جودة الأرباح المحاسبية بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

يستنتج الباحث في ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة السابقة التي تم استعراضها والتي تتعلق بآثار تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات المحاسبية ما يلي:

١- بينت العديد من الدراسات والبحوث المحاسبية أن التبني والتحول الإجباري لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) قد أدي إلي ضبط الممارسات المحاسبية وتجانس في التقارير المالية بالإضافة إلي انخفاض في تكلفة الحصول علي المعلومات وأيضا تكلفة رأس المال.

٢- اتفقت العديد من الأبحاث المحاسبية علي أن التحول نحو معايير التقارير المالية الدولية أثر علي الإفصاح المحاسبي وجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة بين الدول وأكثر نفعاً وشفافية لمستخدميها وبالتالي زيادة الاستثمار (القدرات الاستثمارية) في أسواق الأوراق المالية.

٣- اختلفت نتائج العديد من الدراسات حول أثر التحول إلي معايير التقارير المالية الدولية علي جودة الأرباح ، حيث أن بعضها توصل إلي وجود علاقة سلبية بين جودة الأرباح المحاسبية وبين تطبيق معايير (IFRS) بصورة إلزامية، كما توصلت نتائج بعض الدراسات الأخرى إلي علاقة إيجابية بين تطبيق معايير (IFRS) وبين جودة الأرباح المحاسبية، مما أدي إلي انخفاض أو ارتفاع في ممارسات إدارة الأرباح.

٤- أظهرت نتائج العديد من الدراسات السابقة أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بشكل اختياري قد أثر علي جودة الأرباح بشكل إيجابي أكثر من تطبيقه بشكل إلزامي الأمر الذي يدعو إلي مزيد من البحث والمعرفة لدراسة تلك العلاقة.

٥- اختبرت العديد من الدراسات درجة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وقت الإعلان عن الخسائر وأثرها علي جودة الأرباح وأسعار الأسهم ، واتفقت نتائج بعض الدراسات علي ارتفاع تماثل المعلومات

المحاسبية بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وكذلك ارتفاع جودة الأرباح وانخفاض ممارسات إدارة الأرباح.

٦- بينت العديد من الدراسات السابقة وجود علاقة موجبة بين عدم تماثل المعلومات وبين جودة الإفصاح المحاسبي كمؤشر لجودة الإفصاح المحاسبي وأيضا وجود علاقة إيجابية بين ممارسات إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات مما يؤثر علي جودة الأرباح سلباً، حيث أن جودة الأرباح ترتفع بانخفاض مستويات عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٧- ندرة الدراسات العربية التي تربط بين تأثير معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي عدم تماثل المعلومات وأيضا علي جودة الأرباح، حيث توصل الباحث إلي :

أ- أن العديد من الدراسات التي استخدمت بعض المقاييس المحاسبية التي تعكس جودة الأرباح المحاسبية، لم تقدم نتائج متسقة وموحدة حول طبيعة هذه العلاقة مما يدعو إلي ضرورة التطبيق علي بيئات مختلفة ومنها البيئة العربية.

ب- اختلفت نتائج العديد من الدراسات الخاصة بأثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين حيث أشارت بعض نتائج الدراسات إلي انخفاض عدم تماثل المعلومات في مرحلة تطبيق المعايير بصورة اختيارية وأيضا انخفاض مستويات عدم تماثل المعلومات في مرحلة تطبيق نفس المعايير بصورة إلزامية.

٨- وفي ظل نتائج تلك الدراسات فقد تم اشتقاق وتطوير فروض الدراسة السابق الاشارة إليها بهدف اختبارها بالدراسة التطبيقية لبيان آثار تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على متغيرات الدراسة .

ثالثا : أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الناحية الأكاديمية في كونها تمثل قضية محاسبية معاصرة بسبب ندرة الدراسات والأبحاث العربية التي تناولت العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية وبين جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات المحاسبية مما حدا بالباحث نحو التفكير في هذا الموضوع.

كما تتمثل أهمية هذه الدراسة في تحليل دور معايير التقارير المالية الدولية وأثرها على عدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح المحاسبية بهدف زيادة الثقة في القوائم المالية بتوحيد أسس وطرق القياس والعرض والإفصاح.

ومن ناحية أخري، تتمثل أهمية الدراسة من الناحية التطبيقية في أنها:

أ- تعتبر مؤشراً لتلبية متطلبات شركات التمويل الدولية لقوائم مالية أعدت وفقاً لمعايير محاسبية دولية ملتزمة بالشروط الدولية في الإعداد والعرض بهدف تقليل فرص عدم تماثل المعلومات وزيادة ملائمة المعلومات المحاسبية.

ب- تعتبر الدراسة فرصة لانتقال رؤوس الأموال وازدياد حدة التنافس الدولي نتيجة توحيد معايير التقارير المالية الدولية مما يؤثر علي درجة جودة الأرباح المحاسبية وبالتالي ارتفاع جودة القوائم والتقارير المالية.

ج- تساعد المستثمرين علي اتخاذ القرارات بشأن الاستثمار في الشركات التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية بصفة إلزامية.

د- تمثل الدراسة نقطة إيجابية وهامة للجهات المسئولة بالمملكة كوزارة التجارة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهيئة سوق المال نحو أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي جميع الشركات الصناعية والتجارية بطريقة إلزامية كما هو مخطط له.

رابعا : أهداف الدراسة

في ضوء أهمية ومشكلة الدراسة، تهدف الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:

أ- التعرف علي أبعاد ومفاهيم معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وأهميتها والآثار المحتملة عند تطبيقها.

ب-التعرف علي أبعاد مفاهيم عدم تماثل المعلومات وأيضا جودة الأرباح.

ج- تحليل علاقة معايير التقارير المالية الدولية وأثرها علي جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات والتي سوف يتم اختبارها بفروض الدراسة .

د- اختبار الفروض الاحصائية اللازمة بالدراسة التطبيقية علي شركات التأمين العاملة في المملكة العربية السعودية باعتباره القطاع الوحيد الذي طبق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بطريقة قانونية والزامية.

خامسا : منهجية الدراسة

تتكامل منهجية الدراسة بين محورين الأول يمثل الاسلوب النظري والثاني يمثل الاسلوب التطبيقي حيث تم الاستعانة بهما في ضوء كل مرحلة تمر بها الدراسة وذلك بشكل يأخذ التسلسل التالي:

المحور الأول : الأسلوب النظري

ويعتمد هذا الأسلوب على المنهج الاستقرائي الاستنباطي وذلك بالدراسة التحليلية بهدف إعداد الاطـــار النظـــري وصـــياغة مـــشكلة الدراســـة وفروضها من خلال مراجعة الأدب المحاسبي بحسب ما استطاع الباحث في الحصول عليه من مصادر ومراجع علمية ذات صـــلة بموضـــوع الدراسة لاستنباط المقترحات والنتائج اللازمة للإجابـــة علـــى أســـئلة الدراسة والتى يتم استنباطها من خلال الدراسات السابقة .

المحور الثاني : الاسلوب التطبيقي

ويعتمد هذا المنهج على اختبار فروض الدراسة باســـتخدام التحلـــيلات الإحصائية الملائمة المعتمدة على معلومات القوائم المالية لشركات التـــأمين التي لها أسهم في سوق المال السعودي وذلك عن طريق وضـــع نمـــوذجين لتقدير العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وبين كل من عـــدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح .

سادسا : حدود الدراسة

سوف لا تتعرض الدراسة بشكل مفصل إلي :

١- إدارة الأرباح وأسبابها ودوافعها وتأثيراتها لأنها تخرج عن هدف البحث ، ولكن سوف تكتفي الدراسة بالإشارة إليها عند إجراء الدراسة التطبيقية .

٢- سوف تتعرض الدراسة – في حدود معينة – إلي مفهوم جودة الأرباح وأهميتها وبعض البدائل والمتغيرات الضابطة والمستخدمة في قياسها من خلال الاشارة إلي بعض الدراسات والأبحاث التي حفلت بها المعرفة المحاسبية.

٣- لن تستخدم الدراسة التطبيقية القوائم والتقارير المالية في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية التي تستخدم المعايير المحلية نظرا لعدم تحولها لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية بصفة الزامية ، ولكنها سوف تكتفي بقطاع شركات التأمين السعودي والتي تحولت إلي استخدام معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) اعتبارا من ٢٠٠٩/١/١م.

سابعا : تنظيم خطة الدراسة

سعياً لتحقيق أهداف الدراسة فإنه سوف يتم تنظيم باقي أجزاء الدراسة على النحو التالي :

- القسم الثاني : الاطار النظري لمعايير التقارير المالية الدولية وعدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح المحاسبية

أولا : مدخل إلي معايير التقارير المالية الدولية.

ثانيا : مفهوم وأبعاد عدم تماثل المعلومات.

ثالثا: الإطار المفاهيمي لأبعاد جودة الأرباح .

- القسم الثالث : الدراسة التطبيقية والتحقق من فروض الدراسة

أولا : مجتمع وعينة الدراسة ومصادر البيانات.

ثانيـــا : متغيرات ونماذج الدراسة.

ثالثـــا : اختبار صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الاحصائي .

رابعا : تحليل نتائج الاحصاءات الوصفية.

خامسا : التحليل الاحصائي لاختبار فروض الدراسة.

النتائج والتوصيات والمقترحات البحثية

قائمة المراجع

القسم الثاني

الاطار النظرى لمعايير التقارير المالية الدولية وعدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح المحاسبية

انطلاقاً من استعراض الدراسات والأبحاث السابقة فإن الباحث يحاول القاء الضوء على الاطار النظري لكل من معايير التقارير المالية الدولية وبين عدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح المحاسبية.

أولاً: مدخل إلي معايير التقارير المالية الدولية:

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية عام ١٩٧٣م بهدف تحقيق الانسجام في إعداد القوائم المالية في مختلف أرجاء العالم، وفي عام ٢٠٠١ تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting standards Board الذي قام بتطوير وتعديل المعايير السابقة وتفسيرها حيث أصدرت معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting standards (IFRS) لتحل محل معايير المحاسبة الدولية. (القاضي وحمدان،٢٠٠٨)

وتعتبر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) دليل للتطبيق المحاسبي والممارسات العملية لوظيفة التقارير المالية والمتمثلة في البيانات الإدارية الصادرة عن الهيئات المهنية المحاسبية فيما يتعلق بعنصر أو عناصر محددة في القوائم المالية أو نوع محدد من العمليات المحاسبية أو الأحداث التي تؤثر علي المركز المالي للشركة وبيان نتائج أعمالها. (توفيق وعلي،٢٠١١)

أما عن تجارب الدول التي تبنت تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) فقد تبنت دول الاتحاد الاوروبي معايير (IFRS) بموجب القرار الذي صدر عام ٢٠٠٢ بضرورة التطبيق ابتداءا من عام ٢٠٠٥ حيث قامت ٢٧ دولة بالتطبيق بسبب فوائد معايير (IFRS) المتمثلة في إمكانية المقارنة بين القوائم المالية وتسهيل الاستثمارات الدولية ومساعدة المستثمرين في اتخاذ القرارات المالية المستقبلية .

أما فيما يخص تجربة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ، وبالرغم من أن الولايات المتحدة لديها أكبر بنية

تحتية محاسبية متمثلة في المجالس والهيئات الوطنية والبورصات ومجلس وطني للمعايير المحاسبية والذي بدأ في الثلاثينات من القرن السابق ثم مجلس مبادئ المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) عام ١٩٧٣م وصدور العديد من المعايير والنشرات والمفاهيم، إلا أنها لا تلتزم بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) الأمر الذي أجبر هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) أن تسمح للشركات متعددة الجنسيات أن تمارس أعمالها في البورصات الأمريكية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، واتخذت البورصة الأمريكية ومجلس المحاسبة المالية الأمريكي ،خارطة طريق نحو تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) علي الشركات الأمريكية خلال السنوات القادمة بحيث تكون قابلة للتطبيق في عام٢٠١٨م. (الجرف،٢٠١٢ - Djatej et al.,2012).

وقد إنتهجت العديد من الدول تطبيق معايير التقارير المالية الدولية حيث بلغ عدد الدول التي تطبق معايير (IFRS) ١٣٨ دولة وفقا لإحصائية موقع مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية عام ٢٠١٤ م . (موقع مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية ، www.ifrs.org)

ومن جهة أخري، فإن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يهدف إلي تجاوز الاختلافات في قواعد وأسس المعالجات المحاسبية وذلك لزيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية بهدف الحد من عدم تماثل المعلومات وزيادة جودة الأرباح المحاسبية وبالتالي ارتفاع جودة التقارير المالية. بالإضافة إلي ما سبق، فتطبيق معايير (IFRS) يعمل علي: (Samuel and Manassian, 2011)

- جذب مستثمرين محتملين وتلبية متطلبات المقرضين وشركات التمويل الدولية.
- الدخول إلي أسواق مال عالمية من خلال إعداد تقارير مالية ملتزمة بالشروط الدولية في الإعداد والغرض بشكل يعمل علي توفير الوقت والجهد والسهولة في عمليات المقارنة بين القوائم المالية.

- قابلية المعلومات الواردة بالتقارير المالية للمقارنة نتيجة توحيد أسس وطرق القياس.
- التناسق والتناغم في تطبيق المعايير والأسس المحاسبية بغض النظر عن جنسية وملكية الشركة بهدف إظهار القواعد المالية بصورة موحدة ومتماثلة.

ثانياً: مفهوم وأبعاد عدم تماثل المعلومات

يحدث عدم تماثل المعلومات في سوق المال عندما تتعمد إدارة الشركة حجب معلومات معينة عن المستثمرين لاستخدامها في تحقيق عائد غير عادي من الأسهم التي يملكونها مما يؤدي إلي تفوق الإدارة علي الأطراف الخارجية نتيجة استغلال معرفتهم المسبقة بالمعلومات الخاصة، وأيضا تفوق مجموعة من المستثمرين (كبار المستثمرين) علي مجموعة أخري (صغار المستثمرين) مما يحقق عوائد غير عادية لصالح كبار المستثمرين. (Bhattacharya et al.,2013)

ومن جهة أخري، فقد تناولت دراسة (Hemant & Chen, 2012) ظاهرة عدم تماثل المعلومات من زاوية عدم المساواة في امتلاك معلومات معينة بين الإدارة والأطراف الخارجية والداخلية بحيث تعمل تلك الأطراف علي تحقيق عائد غير عادي لتحقيق منافع شخصية للإدارة أو منافع خاصة بالمستثمرين وأسهمهم ، حيث أن عدم التماثل هو كل المعلومات التي تضر بمركز الشركة التنافسي ولا تتاح لأي من المستفيدين الخارجيين بصرف النظر عن صلتهم بالشركة.

ومن جهة أخري، فقد تناولت العديد من الدراسات والأبحاث تأثير عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين ويمكن للباحث عرضها بتصرف منه كما يلي : أنظر في ذلك إلي :

(Hughes et al.,2007 - Chen et al., 2010- Moerman,2009- الناقة، ٢٠٠٩ - Garcia and Bastida,2010)

١- يؤثر عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين إلي تبني سياسات غير مثالية للتحوط ضد المخاطر التي تواجهه الشركة أهمها مخاطر السوق ومخاطر تغيير أسعار صرف العملات.

٢- يؤثر عدم تماثل المعلومات علي تكلفة التمويل بشكل طردي حيث يزيد من مخاطر المعلومات التي يتحملها المستثمرين نتيجة عدم قدرتهم علي تقدير العوائد المتوقعة عن استثماراتهم.

٣- يؤدي عدم تماثل المعلومات إلي قيام الإدارة بتصرفات مثل:

- تصرفات انتهازية بسبب ما تملكه الإدارة من معلومات داخلية بهدف زيادة ثروة الشركة بدلاً من المستثمرين وبالتالي تخفيض قيمة المنشأة.
- القيام بإدارة الأرباح مما يؤثر علي جودة الأرباح وبالتالي لا يعكس الأداء الحقيقي للشركة كما تؤثر إدارة الأرباح علي أداء السهم بشكل سلبي، بالإضافة إلي تأثير إدارة الأرباح علي العديد من الأضرار الاجتماعية المتمثلة في تكاليف استثمارات خاطئة وتكاليف وضع قوانين لحماية المستثمر.

٤- يؤثر عدم تماثل المعلومات بشكل عكسي علي درجة السيولة في سوق الأوراق المالية نتيجة:

- انخفاض حجم التداول بين المتعاملين التي لم تصل إليهم المعلومات مثل الأطراف الأخرى.
- انسحاب صغار المستثمرين الذين لم تصل إليهم المعلومات الخاصة من الاتجار في أسهم شركة معينة وبالتالي حرمان المستثمرين الكبار من قيمة المعلومات التي دفعوا مبالغ كبيرة من أجل الحصول عليها.
- التفاوت الكبير في تقدير المخاطر حيث تتمتع الأطراف التي لديها معلومات علي اختيار فرص استثمار مناسبة وعلي العكس من ذلك الأطراف الأخرى.

٥- يؤدي عدم تماثل المعلومات إلي انخفاض في كفاءة الاستثمار للموارد المتاحة ويقضي علي المفاضلة بين الفرص الاستثمارية وبالتالي انخفاض حجم الاستثمارات.

٦- مشكلة تسريب المعلومات الداخلية للأطراف الخارجية يخلق نوع من المتاجرة بالمعلومات الداخلية لاتخاذ القرار الاستثماري.

٧- مشكلة الاختيار السيئ أو الاختيار العكسي الذي يكون نتيجة معرفة إدارة الشركة ببعض المعلومات التي تساعدهم علي رؤية الوضع الحالي والمستقبلي للشركة دون غيرهم من المستثمرين الخارجيين مما يدفع المستثمر إلي البحث عن وسائل تحافظ له على استثماراته.

٨- مشكلة المخاطر الأخلاقية والمعنوية نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة حيث تستفيد الإدارة من هذا الوضع في التهرب وإلقاء اللوم علي الظروف الخارجية التي تخرج عن إرادتهم في حالة وقوع خسائر بالشركة أو تدهور لأدائها.

ويحقق الحد أو التخفيض من عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين العديد من المزايا الإيجابية مثل:

- تنشيط سوق الأوراق المالية للوصول إلي أسعار أسهم متوازنة وعدم استطاعة المتعاملين في استغلال معلومات خاصة وفي تحقيق عائد غير عادي ، وبالتالي زيادة الطلب علي الأسهم فيرتفع سعرها وبالتالي زيادة القيمة السوقية للشركات.
- زيادة الدقة في تنبؤات المحللين الماليين بشكل يحفز المستثمرين علي شراء الأسهم.
- زيادة عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية مما يترتب عليه زيادة في حجم التداول وانخفاض تكلفة رأس المال.
- تخفيض مخاطر عدم تماثل معلومات القوائم المالية بهدف زيادة الشفافية والنزاهة .
- التقليل من درجة تباين المعلومات وبالتالي تخفيض ممارسات إدارة الأرباح مما يعمل علي زيادة درجة الإفصاح المحاسبي ، وبالتالي

زيادة درجة قابلية المعلومات للمقارنة نتيجة الملائمة بين الممارسات المحاسبية في جميع الدول.

ثالثاً: الإطار المفاهيمي لأبعاد جودة الأرباح

تعددت مفاهيم جودة الأرباح في الفكر المحاسبي من العديد من الباحثين بوجهات نظر مختلفة طبقاً لأهداف المستخدمين وما تحتويه الأرباح من خصائص تجعلها تتمتع بالجودة، ويمكن للباحث استعراض بعضها، حيث عرفها (Bellovary et al.,2005) بأنها قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، كما بينت دراسة (Lio, Kin,2008) أن جودة الأرباح تعتبر مقياساً مهماً لتقييم الوضع المالي للوحدة الاقتصادية من خلال الإفصاح عن بيانات الأرباح الحقيقية وقدرة تلك البيانات على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

ومن جهة أخري، ترجع أهمية جودة الأرباح إلي قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأرباح الحقيقية للشركة ومنفعتها في التنبؤ بالأرباح المستقبلية ، وفي تقييم الوضع المالي للوحدات الاقتصادية من قبل المستثمرين والمقرضين والدائنين الحاليين والمرتقبين، كما يمكن استخدام جودة الأرباح كمؤشر علي توزيعات الأرباح عند اتخاذ القرارات الاستثمارية ، حيث يعتبر العديد من متخذي القرارات أن الأرباح السنوية هي البند الأساسي والأكثر أهمية في القوائم المالية، إلا أنه يوجد العديد من العوامل قد تؤدي إلي انخفاض مستوي جودة الأرباح كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها، مما يؤدي إلي اتخاذ قرارات غير رشيدة بسبب تركيزها علي حجم الأرباح دون التركيز علي جودتها. (Chen et al., 2006-Tong&Miao,2011)

وفي دراسة (Dechow et al., 2010) تعرضت لأهمية جودة الأرباح من زاوية أن الأرباح ذات الجودة العالية توفر معلومات أكثر عن سمات الأداء المالي للشركة والتي تعتبر ملائمة لاتخاذ قرار محدد، حيث تعتبر الأرباح ذات جودة عالية إذا تم قياسها والإفصاح عنها بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بحيث تعكس الأداء التشغيلي الحالي للشركة دون التأثر بالعوامل الخارجة عن السيطرة.

متغيرات وبدائل قياس جودة الأرباح المحاسبية:

اعتمدت بعض الدراسات التطبيقية علي العديد من البدائل لقياس جودة الأرباح حيث ارتبط بعضها باستخدام مؤشرات مالية من القوائم المالية المنشورة مثل علاقة الأرباح مع التدفقات النقدية وعناصر ومكونات أساس الاستحقاق المحاسبي Accruals ومدي خضوعها لتدخل الإدارة باستخدام المستحقات الاختيارية أو التقديرية Discretionary Accruals، وأيضا مؤشرات

أخري من خارج القوائم المالية مثل علاقة الأرباح المحاسبية ومتغيرات المتعاملين مع سوق الأوراق المالية .

كما تناولت العديد من الدراسات والأبحاث المحاسبية بعض خصائص أو سمات الأرباح والتي استخدمت كبدائل (Proxies) عند قياس جودة الأرباح المحاسبية، ويمكن للباحث توضحيها كما في الشكل التالي رقم (٢): (Ball & Shivakumar,2008 - Sun et al., 2011- Jiang et al., 2011)

شكل رقم (١)

تصنيف خصائص الأرباح المحاسبية

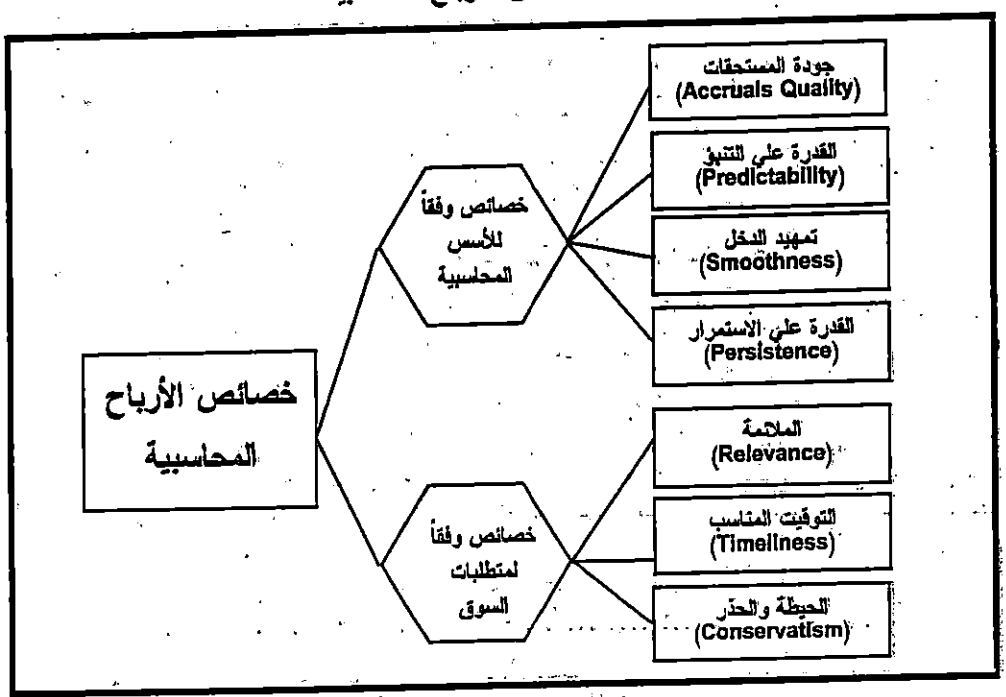

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً علي الدراسات السابقة

حيث أن هذه الخصائص صنفت إلي مجموعتين من الخصائص:

أ- خصائص وفقاً لأسس أو متطلبات محاسبية وهي جودة المستحقات والقدرة علي الاستمرار والقدرة علي التنبؤ وتمهيد الدخل، حيث تعتمد هذه الخصائص علي مقاييس محاسبية ومالية من خلال التدفقات النقدية والأرباح والدخل والاستحقاق لبناء التقديرات والافتراضات.

ب- خصائص وفقاً لأسس أو متطلبات السوق وهي الملائمة والتوقيت المناسب والحيطة والحذر، حيث تعتمد هذه الخصائص علي مقاييس

سوقية ومالية وتأخذ بالأرباح أو الأسعار كأساس لبناء تقديراتها بالاعتماد علي كلاً من البيانات المحاسبية والبيانات السوقية .

ومن جهة أخري، تعتبر دراسة (Dechow et al., 2010) من أهم الدراسات المسحية والمرجعية التي تناولت مفهوم وأبعاد جودة الارباح حيث استعرضت نتائج العديد من الدراسات السابقة منذ أكثر من خمسة عقود ، حيث تناولت الدراسة أهم المتغيرات المستقلة والتابعة التي استخدمت في قياس جودة الارباح ، والتي يلخصها ويعرضها الباحث بتصرف منه كما في الجدول التالي رقم (١) الذي يوضح أهم المتغيرات التابعة التي أستخدمت في قياس جودة الأرباح.

جدول رقم (١)

المتغيرات التابعة التي استخدمت في قياس مفهوم جودة الأرباح

متغيرات قياس جودة الأرباح	الأساس النظري والفكري	النتائج التطبيقية
استمرارية الأرباح	ترتفع جودة الأرباح عند ارتفاع الأرباح التشغيلية من التدفقات النقدية مما يعبر علي استمرارية الأرباح بشكل أكثر ثباتاً.	• يتم استخدام التدفقات النقدية لتقييم حقوق الملكية. • تعتمد استمرارية الأرباح علي ثبات أداء الشركة وممارسات النظم المحاسبية السليمة. • قد يؤدي هذا القياس إلي اكتشاف مدي وجود ممارسات لإدارة الأرباح.
تنوع حجم المستحقات	ترتفع جودة الأرباح المحاسبية في حالة وجود فروق معنوية لحجم المستحقات العادية عن القيمة المطلقة للمستحقات غير العادية.	• يمكن الحصول علي معلومات هذا البديل من المستحقات الموجودة في نظام المعلومات المحاسبي. • تشير النتائج أن المستحقات غير العادية (الاختيارية) قد تعمل علي انخفاض مؤشر جودة الأرباح.
الأخطاء المستخرجة من نماذج المستحقات	يتم استخدام هذا المتغير من خلال الاعتماد علي الأساليب الإحصائية التي تبين نتيجة الخطأ المعياري المتعمد كدليل علي إدارة الأرباح.	• يعمل هذا النموذج علي الفصل بين مكونات المستحقات العادية وغير العادية.
أسلوب تمهيد الدخل	يهتم هذا الأسلوب بالبدائل المحاسبية المتعددة والتي توفرها معايير المحاسبة	• يظهر استخدام تمهيد الدخل كممارسة عادية في العديد من المؤسسات حول

متغيرات قياس جودة الأرباح	الأساس النظري والفكري	النتائج التطبيقية
	والتي تستخدمها الإدارة للتقليل من حدة التفاوت والتقلبات في أرقام الدخل الخاصة بالفترات المحاسبية المختلفة وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح.	العالم. • من الصعب الفصل في التقارير المالية المعلنة والتي تحتوي علي تمهيد الدخل نتيجة مخالفة القواعد المحاسبية أو التلاعب المتعمد بالأرباح أو نتائج الأرباح الطبيعية.
التوقيت المناسب للاعتراف بالخسائر وعدم تماثل المعلومات	ترتفع جودة الأرباح عند الإعلان المبكر بالخسائر المقدرة أو خسائر النشاط مما يؤدي إلي تماثل المعلومات.	عدم تماثل المعلومات أثر علي جودة الأرباح بشكل غير واضح بسبب وقت الإعلان عن الأخبار الجيدة أو الغير جيدة مما يؤدي إلي زيادة أو انخفاض جودة الأرباح.
مدي استجابة المستثمرين للأرباح	ترتفع قيمة جودة الأرباح نتيجة استجابة المستثمرين للمعلومات ذات القيمة العالية، حيث يربط هذا القياس بين الأرباح وعملية اتخاذ القرارات الخاصة بتقييم الأسهم.	يستخدم هذا المتغير معامل استجابة الأرباح أو R^2 لتحديد مدي الاستجابة.
المؤشرات الخارجية لقياس جودة التقارير المالية	ترتفع قيمة جودة الأرباح عند: • الالتزام بالإصدارات الدولية للمحاسبة والمراجعة. • عدم التشويه والتلاعب المتعمد في بيانات القوائم المالية. • كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية.	تعمل المتغيرات السابقة علي قياس جودة الأرباح مما يؤثر علي جودة التقارير المالية بالاعتماد علي مجموعة من المتغيرات المستقلة مثل الحوافز الإدارية، أعضاء مجلس الإدارة، وجود الرئيس التنفيذي بين مجلس الإدارة، وجود لجان المراجعة، عدد الدعاوي القضائية.

كما استعرضت دراسة (Dechow et al., 2010) المسحية أهم المتغيرات المستقلة التي استخدمت في قياس جودة الارباح والتي يلخصها ويعرضها الباحث ويتصرف منه كما في الشكل التالي رقم (٢).

شكل رقم (٢)

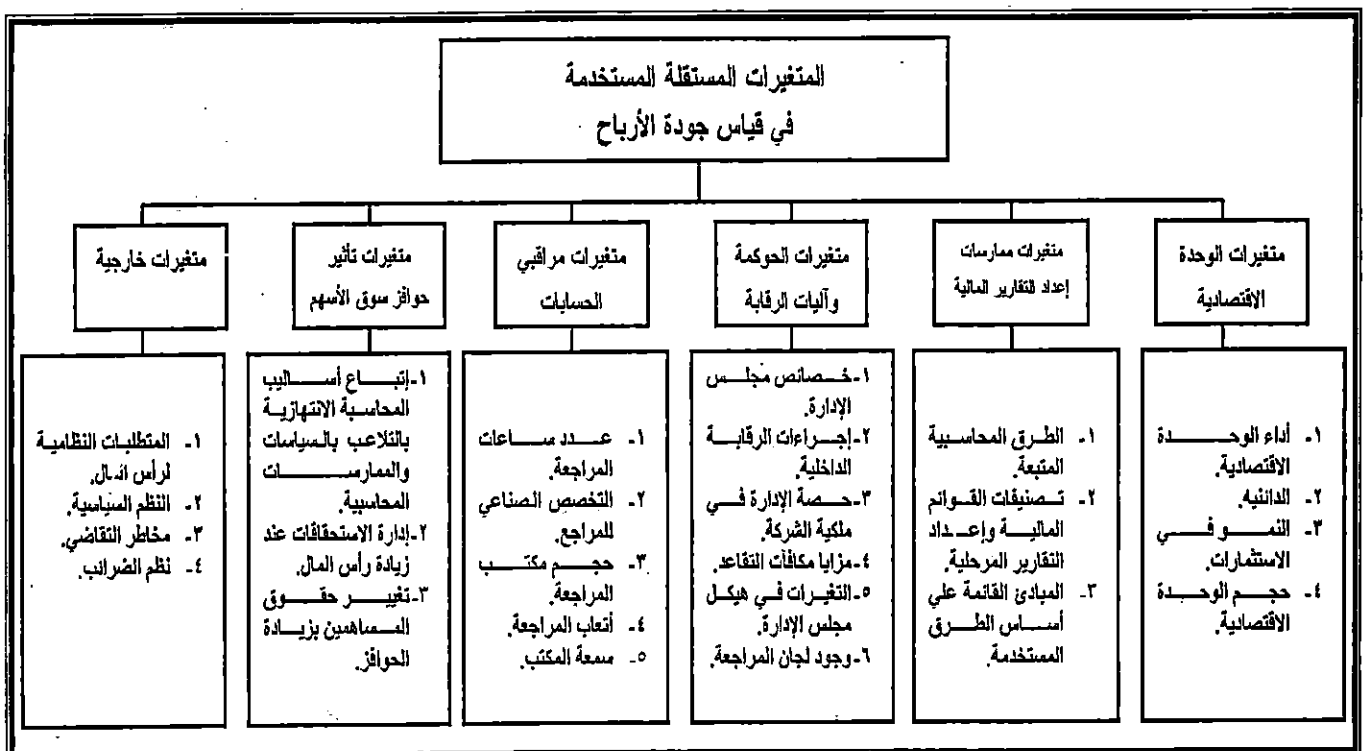

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على دراسة (Dechow et al., 2010) .

يستنتج الباحث من عرضه للقسم الثاني ما يلي :

١) أن جودة الأرباح تمثل ارتباط الأرباح بنتيجة النشاط العادي للوحدة الاقتصادية بشكل يجعلها لا تخضع للتأثير من جانب الإدارة بهدف إظهار صورة حقيقة للأرباح الحالية بشكل حيادي ، وبما يعكس التمثيل الصادق للأداء الفعلي وبالتالي تمكين الإدارة وذوي المصلحة من تقدير الأرباح المستقبلية لتلك الوحدة الاقتصادية.

٢) أن عدم تماثل المعلومات يعمل على زيادة المشاكل الاخلاقية بين المتعاملين بالإضافة الى الاختيار العكسي للمعلومات لصالح طرف معين.

٣) يعمل الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية على زيادة الثقة والشفافية في القوائم والتقارير المالية نتيجة زيادة درجة المقارنة بين المعلومات المحاسبية.

٤) تطرقت العديد من الدراسات الي بعض المتغيرات التابعة والمستقلة في قياس جودة الأرباح والتي استخدمتها بعض الدراسات السابقة الموضحة في هذه الدراسة والتي يحاول الباحث استخدام بعضها بما يخدم هدف الدراسة.

ويعرض الباحث في القسم الثالث الدراسة التطبيقية التي تستخدم عددا من المتغيرات الخاصة بقياس جودة الأرباح وعدم تماثل المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بهدف اختبار صحة فروض الدراسة ومعرفه الأثر قبل التطبيق وبعده على شركات العينة.

القسم الثالث

الدراسة التطبيقية والتحقق من فروض الدراسة

تستهدف الدراسة التطبيقية بناءاً علي ما تم عرضه في الدراسة النظرية إلي قياس أثر معايير التقارير المالية الدولية على عدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح المحاسبية من خلال تحليل القوائم والتقارير المالية السنوية لشركات التأمين بالمملكة العربية السعودية. وتحقيقاً لهذا الهدف سوف يتضمن هذا القسم مجتمع الدراسة ومصادر جمع البيانات والنماذج المستخدمة والأساليب الاحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي لاختبار فروض الدراسة .

أولا : مجتمع وعينة الدراسة ومصادر البيانات

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة السعودية والتي تنتمي لقطاع التأمين من عام ٢٠٠٧ إلي عام ٢٠١٢ ، ولها قوائم مالية منشورة علي موقع بورصة الأوراق المالية السعودية "تداول" ويمثل سبب اختيار قطاع التأمين كمجتمع للدراسة هو التزام هذا القطاع بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية بناءاً علي توجيهات مؤسسة النقد العربي وهيئة سوق المال السعودية التي تلزمها بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بدلاً من المعايير المحلية السعودية اعتباراً من ٢٠٠٩/١/١م.

وتبين للباحث عند جمعه للبيانات أنه بالرغم من بداية التطبيق طبقا للتوجيهات السابقة إلا أن شركات التأمين السعودية لم تقم بالتطبيق الفعلي لتلك المعايير إلا من بداية عام ٢٠١٠ ، وبذلك أصبحت فترة التحليل (٦ سنوات) تشمل ثلاث سنوات قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠٠٩ ، وثلاثة سنوات تالية لتطبيق المعايير اعتبارا من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٢ .

وقد بلغ عدد شركات التأمين السعودية المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي في نهاية عام ٢٠١٢ عدد (٣٥) شركة وقت إعداد هذه

الدراسة وذلك وفقاً لموقع تداول الالكتروني التابع لهيئة سوق المال السعودي، وقد تم مراعاة الشروط التالية في اختيار شركات العينة كما يلي:

١- أن تكون شركات عينة الدراسة مستمرة في مزاولة نشاطها خلال سنوات التحليل من عام ٢٠٠٧ وحتي عام ٢٠١٢.

٢- أن تكون أسهم شركات عينة الدراسة متداولة في سوق المال وقت إعداد الدراسة.

٣- عدم التوقف عن تداول الأسهم لفترة تزيد عن ستة أشهر خلال فترة الدراسة نتيجة الدمج أو تحويلها لنشاط آخر وذلك حتي تكون البيانات المالية المنشورة حقيقية وفعلية.

٤- يفضل أن تنتهي السنة المالية لشركات العينة في ١٢/٣١ من كل عام.

٥- أن تتوافر التقارير المالية السنوية للعينة خلال ٦ أعوام وهي فترة الدراسة من عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٢ والايضاحات المتممة لها .

وبعد تطبيق الشروط المذكورة آنفاً ، اقتصرت شركات العينة على (٢٠) شركة تأمين في كل عام بعدد (٩) متغيرات في كل شركة لمدة (٦) سنوات متصلة ، حيث بلغ إجمالي عدد المشاهدات (١٠٨٠) مشاهدة ، وينوه الباحث أنه نظراً لثبات نوعية أنشطة عينة الدراسة في نشاط واحد فإن التحليل الإحصائي للدراسة التطبيقية يتوقع أن يعمل علي تعميم نتائج الدراسة.

ثانيا :متغيرات ونماذج الدراسة

١- المتغيرات التابعة:

اعتمد الباحث على متغيرين تابعين بناءاً على هدف وأهمية وفروض الدراسة وهما:

أ- عدم تماثل المعلومات المحاسبية:

ويمثل عدم تماثل المعلومات أحد المتغيرات التابعة في هذه الدراسة، ومن جهة أخري فقد انتهجت الدراسة الحالية ما انتهجته دراسة

(Dimitropoulos,2013) ودراسة (Liu,2011) عند قياس عدم تماثل المعلومات عن طريق العائد علي سعر الأسهم (EPS = نصيب السهم من صافي أرباح العام) ، وتتوقع الدراسة الحالية وجود انخفاض في عدم تماثل المعلومات عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية أي وجود علاقة عكسية عند تطبيقها وبين عدم تماثل المعلومات.

ب-جودة الأرباح المحاسبية:

يهدف قياس متغير جودة الأرباح المحاسبية التحقق من أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في تخفيض درجة إدارة الأرباح وبالتالي زيادة جودة الأرباح، وقد استخدمت العديد من الدراسات مثل دراسة (Cameran2011) ودراسة (Ahmed,2013) ودراسة (Rudra and Bhattachariea,2012) نماذج لقياس جودة الأرباح المحاسبية من خلال قياس صافي الدخل لإجمالي الأصول (NI) .

٣- المتغير المستقل :

يمثل المتغير المستقل في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وأثره على عدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح ، ويأخذ قيمة واحد عند تطبيق المعايير وقيمة صفر في حالة عدم تطبيق المعايير، وذلك كما بالشكل الذي استخدمته دراسات (Cameran,2011) ودراسة (Barth,2008) .

٣- المتغيرات الرقابية :

اعتمد الباحث على نتائج العديد من الدراسات السابق الاشارة اليها في تحديد المتغيرات الرقابية والتي تؤثر في نماذج القياس ، ويحتوي النموذج المتبع لقياس عدم تماثل المعلومات المحاسبية علي عدداً من المتغيرات الرقابية كما يلي :

$$ESP= \alpha_0+\beta_1 IFRS + \beta_2 Size+ \beta_3 Lev+ \beta_4 CFO+ \beta_5 Growth + \beta_6 Eissue +\varepsilon_{it}$$

كما يحتوي النموذج المتبع لقياس جودة الأرباح كمتغير تابع على بعض المتغيرات الرقابية التالية:

$$NI= \alpha_0+\beta_1 IFRS + \beta_2 Size+ \beta_3 Lev+\beta_4 CFO+\beta_5 Growth+ \beta_6 Dissue + \varepsilon_{it}$$

ويمكن توضيح المتغيرات الرقابية المستخدمة في نماذج القياس كما يلي :

١- حجم الشركة (Size) : يرتبط هذا المتغير بجودة الأرباح المحاسبية وبعدم تماثل المعلومات حيث أوضحت العديد من الدراسات السابقة ومن بينها دراسة (Ahmed et al.,2013) أن الشركات كبيرة الحجم تحاول المحافظة على سمعتها وأسعار أسهمها مما يساهم في تخفيض ممارستها لإدارة الأرباح حيث تميل لتخفيض قيمة أصولها مما يعمل على وجود علاقة عكسية (سالبة) بجودة الارباح ، وعلى العكس مما سبق فقد تواجه الشركات كبيرة الحجم ضغوطا معينة أمام مساهميها أو نتيجة فرض قوانين معينة لإدارة أرباحها ، حيث بينت العديد من الدراسات ومن بينها دراسة (Paananen,2008) وجود علاقة طردية بين زيادة حجم الشركة وبين جودة الأرباح نتيجة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وأيضا علاقة عكسية مع عدم تماثل المعلومات .

٢- حجم المديونية (Lev) : يؤثر هذا المتغير على جودة الأرباح حيث أن الشركات التي تعتمد على الديون في إدارة نشاطها الاقتصادي ترتفع فيها نسبة المديونية لذا تحاول الادارة القيام بممارسات لإدارة الأرباح بالاعتماد على المستحقات لتجنب مخاطر تعهدات المديونية مما يؤدي إلى تأثير سلبي على جودة الارباح وإيجابي على عدم تماثل المعلومات (Dimitropoulos,2013) .

٣- التدفقات النقدية التشغيلية (CFO) : يرتبط هذا المتغير باحتمالات إدارة الأرباح بهدف التهرب من الضرائب أو بعض الالتزامات الحكومية وذلك بتخفيض مكاسب بيع بعض الاستثمارات أو إضافة الخسائر أثناء

حساب التدفقات النقدية التشغيلية ، وتشير دراسة (Liu et al.,2011) أن ارتفاع حجم التدفقات النقدية يؤثر بشكل إيجابي على جودة الارباح وبشكل سلبي على عدم تماثل المعلومات .

٤- نسبة التغير في نمو الايرادات (Growth) : بينت بعض الدراسات وجود علاقة طردية بين معدل نمو الايرادات وجودة الارباح (Houqe et al.,2012) ولم تبين بعض الدراسات السابق الاشارة اليها طبيعة هذه العلاقة دراسة (Ahmed et al.,2013).

٥- نسبة التغير في قيمة الأسهم العادية في نهاية العام (Eissue) : بينت بعض الدراسات ان انخفاض هذا المتغير دليل على انخفاض حجم التداول بين المتعاملين وبالتالي ارتفاع عدم تماثل المعلومات والعكس صحيح وهو ما اتفقت عليه نتائج دراسة (Ahmed et al.,2013) ودراسة (Barth,2008) .

٦- نسبة التغير السنوي في اجمالي الالتزامات (Dissue) : يعكس ارتفاع هذا المتغير ميل معظم الشركات إلي إظهار مديونيات مرتفعة للدلالة على وجود مستحقات آجلة مما يتيح ذلك للإدارة الفرصة لممارسات إدارة الارباح مما ينعكس على انخفاض جودة الارباح وبالتالي ارتفاع عدم تماثل المعلومات والعكس صحيح ، وهذا ما أوضحته نتائج دراسة (Liu et al.,2011).

وفيما يلي يستعرض الباحث في الجدول التالي رقم (٢) متغيرات الدراسة وطريقة القياس.

جدول رقم (٢)

متغيرات الدراسة وطرق القياس

المتغيرات	طريقة القياس
α	يمثل الجزء الثابت في معادلة الانحدار ويعتبر الجزء المقطوع من المحور الرأسي y وهي تعطي قيمة للمتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوي للصفر.
المتغيرات التابعة	
ESP	يمثل نصيب السهم السنوي من أرباح (خسائر) الشركة وهو مقياس يستخدم للدلالة على تماثل أو عدم تماثل المعلومات.
NI	يستخدم لقياس جودة الأرباح وهو يمثل صافي الدخل إلي إجمالي الموجودات (الأصول) بالقيمة المطلقة.
المتغير المستقل	
IFRS	وهو متغير يشير إلي معايير التقارير المالية الدولية وهو متغير وهمي ويأخذ رقم (١) في حالة تطبيق المعايير وقيمة (صفر) في حالة عدم التطبيق.
المتغيرات الرقابية	
Size	يمثل حجم الشركة ويقاس باللوغارتيم الطبيعي للقيمة السوقية للأسهم في نهاية العام.
Lev	يمثل حجم المديونية وتقاس بإجمالي الالتزامات إلي القيمة الدفترية للأسهم في نهاية العام(حقوق ملكية الأسهم).
CFO	يقاس بصافي التدفقات النقدية التشغيلية قبل البنود غير العادية مقسوما على إجمالي الأصول.
Growth	يمثل نسبة النمو السنوي ويقاس بنسبة التغير في النمو الايرادات في العام.
Eissue	يمثل نسبة التغير السنوي في قيمة الأسهم العادية.
Dissue	تمثل نسبة التغير السنوي في اجمالي الالتزامات.
ε_{it}	المتغير العشوائي لنموج الانحدار.

ثالثا : اختبار صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الاحصائي

يقوم الباحث بعمل الاختبارات الضرورية واللازمة للتحقق من مدى ملائمة البيانات لاختبار الفروض من خلال برنامج SPSS والتى يظهر نتائجها الجدول التالي رقم (٣).

جدول رقم (٣)

اختبار صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي

م	اختبار التوزيع الطبيعي Kolmgv-Smin		اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test			
	K-S	Prob.	NI		ESP	
			Tolerance	VIF	Tolerance	VIF
Lev	٠,٠١٠	٠,٠٢٠	٠,٩٥٩	١,٠٤٢	٠,٩٢٢	١,٠٨٥
Growth	٢٠,٣٠	٠,٥٧٠	٠,٩٢٦	١,٠٧٩	٠,٩٢٧	١,٠٧٩
Eissue	٢٠,١٠	٠,٦٩٠	-	-	٠,٩٠٦	١,١٠٣
Cfo	٣,٥٠	٠,٣٤٠	٠,٩٧٧	١,٠٢٣	٠,٩٦٩	١,٠٣٢
Size	٧,٤٠	٠,٤٥٥	٠,٨٨٧	١,١٢٨	٠,٩٥٦	١,٠٤٦
Dissue	٢,٣٠	٠,٢٩٧	٠,٨٧٦	١,١٤٢	-	-
ESP	١,٠٠	٠,٠٨٧				
NI	٢٠,٠٠	٠,٥٧٠				
اختبار الارتباط الذاتي Durbin Watson		١,٩٤٧				١,٨٤١

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على النتائج الاحصائية عند مستوى معنوية ٥%

تظهر نتائج الجدول السابق رقم (٣) أن جميع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي Normal-Distribution حيث استخدم الباحث اختبار كولمجوروف-سميرنوف Kolmogorov-Smirnov Test وهو احد الاختبارات اللامعلمية لبيان درجة توفيق المنحنى الممثل للبيانات مع دالة التوزيع الطبيعي ، وبينت النتائج أن متغيرات الدراسة متصلة جميعها Continuous Variables حيث أن القيمة الاحتمالية .Prob أكبر من ٠,٠٥ ، فيما عدا متغير المديونية فلا يقترب من التوزيع الطبيعي حيث أن الاحتمال أقل من ٠,٠٥ ، وللتغلب على ذلك فقد استخدام الباحث اللوغاريتم الطبيعي للتقريب إلي التوزيع الطبيعي وقد وصلت قيمة .Prob إلي ٠,٠٩ وهي قيمة أكبر احتمالية .Prob ٠,٠٥ ، أما المتغير الوهمي المستقل IFRS فلا يخضع للتوزيع الطبيعي .

ومن جهة أخري يعتبر اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test أحد الاختبارات التي تبين وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل التباين المسموح به Tolerance ومعامل تضخم التباين بين البيانات

Variance Inflation Factor (VIF). كما بينت نتائج الاختبار أن جميع متغيرات الدراسة لا تعاني من مشاكل في التداخل الخطي ، حيث بينت نتائج معاملات (VIF) أنها لم تتجاوز قيمة خمسة ، مما يعكس قدرة النموذج على تفسير المتغيرات التابعة دون تأثير بعض المتغيرات على الأخرى .

وقد بينت نتائج اختبارات الارتباط الذاتي Autocorrelation Test عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة باستخدام اختبار Durbin Watson Test ، وتتراوح قيمة هذا الاختبار ما بين (٠-٤) وكلما اقتربت القيمة من صفر دل ذلك على وجود ارتباط موجب قوى ، أما النتيجة القريبة من (٤) فهذا دليل على وجود ارتباط سالب قوي ، أما المدي الملائم فيتراوح ما بين (١,٥-٢,٥) ، وقد بينت النتائج المحسوبة لاختبار D-W ان القيم (١,٩٤٧ - ١,٨٤١) تقع ضمن المدي الملائم كدلالة على عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات بشكل يؤثر على صحة نماذج الدراسة.

رابعا : تحليل نتائج الاحصاءات الوصفية

يُظهر الجدول رقم (٤) نتائج الاحصاء الوصفي لسلسة زمنية تبدأ من عام ٢٠٠٧ وحتى نهاية عام ٢٠١٢ ، ويعتمد هذا النموذج الاحصائي على ٨ متغيرات مستخرجة من المعلومات الواردة بالقوائم المالية ، وقد قسم الباحث فترة التحليل إلي فترتين الأولى منها تمثل فترة ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (٢٠٠٧-٢٠٠٩) ، أما الفترة الثانية فتمثل ما بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (٢٠١٠-٢٠١٢) وذلك حتى يتفق مع هدف الدراسة.

جدول رقم (٤)

التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات عينة الدراسة

المتغيرات	قبل تطبيق المعايير (IFRS) من ٢٠٠٧-٢٠٠٩				بعد تطبيق المعايير (IFRS) من ٢٠١٠-٢٠١٢			
	المتوسط	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	ادني قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري	اعلى قيمة	ادني قيمة
ESP	٠,٥٤٠	٠,٣٢٠	٨,٩٥٤	-٣,٦٧٠	٠,٧٠١	٠,٢٠٧	٩,٧٠٠	-٢,٧٦٠
NI	٠,١٠٧	٠,١٤٢	٠,٦٦٥	٠,٠٠٥	٠,٠٥٧	٠,٠١٧	١,٣٨٢	٠,٠٠١
Lev	٠,٠١٨	٠,٣٨٠	٠,٣٩٥	-٠,٩٩٠	٠,٨٤٥	٠,٥٦٨	٢,٢٠١	٠,٠٠٢
Growth	٧,٠٧٤	٣,٢٧٥	٤٥,٥٢٠	-٤٩,٩٣٠	١٧,١٢٢	٧,١٨١	١٨٣,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
Eissue	-٠,١٥٣	٠,٢٢١	١,٣٢١	-١,٢٦١	٠,٠٨٢	٠,٠٤٣	١,٣١٤	-٠,٦٣٣
Cfo	-٠,١٠٨	٠,١٣٠	٠,٧٩٣	-٠,٨٨٦	٠,٠٧٨	٠,١١٠	٠,٧٧٦	٠,٠٠١
Size	١٩,٣٨٩	٠,٨٤٨	٢٠,٩٨٠	١٣,٠٠٠	٣٠,١٤١	٠,٦١٧	٣١,٣٢٠	١٨,٨٤٠
Dissue	١٣,٥٥٨	٠,٩٣٤	٩٥,٠٠٠	-١١٢,٠٠٠	١٣,٢٥٦	٠,٩٨٤	٩١,٩٠٠	-٢٢٠,٩٥٠

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الاحصائي

وتعكس النتائج السابقة ما يلي :

١- **بالنسبة للمتغيرات التابعة** : ارتفعت قيم متوسطات نصيب السهم من الارباح (Esp) من ٥٤% قبل تطبيق معايير (IFRS) الي ٧٠% بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وهذا دليل على انخفاض درجة عدم تماثل المعلومات بعد تطبيق المعايير بارتفاع قيمة متوسط (Esp) بالإضافة إلي ارتفاع أعلى قيمة من ٨,٩٥ الي ٩,٧٠ ، وعلى الرغم من انخفاض قيمة متوسط صافي الدخل لإجمالي الأصول (NI) من ١٠,٧% قبل تطبيق المعايير الي ٥,٧% بعد تطبيق معايير (IFRS) نتيجة انخفاض صافي دخل بعض شركات العينة لأسباب خارجية إلا أن هذا لا يعتبر دليل على انخفاض ادارة الارباح وبالتالي زيادة جودة الأرباح .

٢- **بالنسبة للمتغيرات الرقابية** : ارتفعت قيم متوسطات نسبة الرافعة المالية (Lev) وأيضا أعلى قيمة بعد تطبيق معايير (IFRS) كدليل على اعتماد بعض متغيرات عينة الدراسة على الديون في تمويل عملياتها مما يؤثر على جودة الارباح وعدم تماثل المعلومات ، وكنتيجة لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية ارتفعت قيم متوسطات كلا من نسبة الايرادات السنوية (Growth) وحجم الشركة (Size) ونسبة التغير في أسعار الأسهم (Eissue) ، حيث أن المتغيرات السابقة تدخل في قياس جودة الأرباح ودرجة عدم تماثل المعلومات ، في حين انخفضت كلا من قيم متوسطات التدفقات النقدية (CFO) ونسبة التغير السنوي للالتزامات (Dissue) نتيجة انخفاض قيمة الأسهم لبعض شركات عينة الدراسة .

خامسا : التحليل الاحصائي لاختبار فروض الدراسة

تم استخدام بعض الأساليب الاحصائية المناسبة لهدف الدراسة وطبيعة البيانات المستخدمة في بناء النماذج الاحصائية وتفسير الموضوع مجال الدراسة ، حيث تم تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة بالاعتماد على الارتباط والانحدار التدريجي المتعدد وتحليل التباين باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS .

١- اختبار الفرض الأول

يقوم هذا الفرض الأول على الأساس التالي :

" توجد علاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبين عدم تماثل المعلومات المحاسبية "

ولاختبار الفرض الأول فانه يمكن صياغه متغيراته احصائيا كما يلي:

Where:

$$\beta_0 = ESP_{after} - ESP_{before}$$

$$\beta_1 = LEV_{after} - LEV_{before}$$

$$\beta_2 = Growth_{after} - Growth_{before}$$

$\beta_3 = CFO_{after} - CFO_{before}$

$\beta_4 = SIZE_{after} - SIZE_{before}$

$\beta_5 = EISSUE_{after} - EISSUE_{before}$

كما يمكن صياغة الفرض احصائيا كما يلي :

$H0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0$

$H1 : \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0$

ويعكس الفرض وجود فرق بين قيم هذه المتغيرات قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وهو ما أشار إليه الباحث في كلمة قبل التطبيق (before) ، وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وهو ما أشار إليه الباحث في كلمة بعد التطبيق (after) وهو ما بينته النتائج الاحصائية.

وقد اختير الباحث صحة اختبار الفرض الأول من خلال استخدام أحد الاختبارات التي تتناسب مع طبيعة المتغيرات وفترة الدراسة وهو إختبار ولكوكسون "Wilcoxon Test" كأحد الاختبارات اللامعلمية (Non-Parametric Tests) البديلة لاختبار (T) لعينتين غير مستقلتين ، ويعرض الجدول رقم (٥) نتائج الاختبار.

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار ولكوكسون Wilcoxon Test

المتغيرات	قيمة اختبار Wilcoxon Test المحسوبة (Z)	قيمة Sig. (2-tailed) المعنوية	متوسط الرتب Mean Rank		الاثر على عدم تماثل المعلومات	
			الرتب الموجبة	الرتب السالبة	قبل تطبيق المعايير (IFRS)	بعد تطبيق المعايير (IFRS)
$ESP_{after} - ESP_{before}$	-٢,٥٤٠	٠,٠١١	٣٠,٠٠	٣١,٦٧	+	-
$LEV_{after} - LEV_{before}$	-٦,٤٧٨	٠,٠٠١	٣٢,٦٤	٢٧,٠٠	-	+
$GROW_{after} - GROW_{before}$	-٢,٦٢٧	٠,٠١٢	٢٨,٩٢	٣١,٥٦	+	-
$CFO_{after} - CFO_{before}$	-٢,٤٠٠	٠,٠١٦	٢٨,٠٥	٣١,٨٢	+	-
$SIZE_{after} - SIZE_{before}$	-٢,٤٦٣	٠,٠١٥	٢٩,٠١	٣٠,٣٠	+	-
$EISSUE_{after} - EISSUE_{before}$	-٢,٣١٢	٠,٠٢١	٣٧,٢٤	٢٢,٢٦	-	+

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على النتائج الاحصائية عند مستوى معنوية ٥%

يتضح من الجدول السابق وجود معنوية بين المتغيرات حيث بلغت قيمة Sig. (2-tailed) أقل من قيمة مستوى المعنوية ٥% حيث بينت النتائج ما يلي :

- نصيب السهم من الأرباح (EPS) : يتضح أن متوسط نصيب السهم من الأرباح (الخسائر) قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية أكبر من متوسط نصيب السهم من الأرباح بعد التطبيق وهذا يشير الي انخفاض في درجة تماثل المعلومات كمؤشر على ارتفاع حجم تداول الأسهم بين المتعاملين ، وبالتالي فإن عدم تماثل المعلومات ترتفع بشكل طردي قبل تطبيق معايير التقارير المالية وتنخفض بعد التطبيق وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Landsman et al.,2012).

- حجم المديونية (Lev) : يتضح أن متوسط الرتب لحجم المديونية منخفض قبل تطبيق معايير (IFRS) في حين ارتفع بعد تطبيق المعايير مما يدل على ارتفاع درجة عدم تماثل المعلومات ، وتشير هذه النتيجة إلي انخفاض في عدم تماثل المعلومات قبل تطبيق معايير التقارير المالية بشكل عكسي في حين انها ترتفع بعد تطبيق المعايير وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات ومن أهمها دراسة (Bhattacharjee,2012) ودراسة (Ahmed et al.,2013).

- نمو الايرادات (Growth) : تشير النتائج أن متوسط نمو الايرادات السنوي قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) أكبر (ارتفاع في درجة عدم تماثل المعلومات) من متوسط وزنه بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية مما يشير إلي انخفاض درجة عدم تماثل المعلومات، كمؤشرا على ارتفاع حجم التداول نتيجة لنمو الايرادات واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Dimitropoulos et al.,2013) .

- التدفقات النقدية التشغيلية (CFO) : توضح النتائج أن متوسط التدفقات النقدية التشغيلية تأخذ قيماً مرتفعه قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية كمؤشر على ارتفاع درجة عدم تماثل المعلومات بشكل طردي ، في حين ان النتائج بينت وجود علاقة عكسية بعد تطبيق معايير (IFRS) بشكل أسهم في انخفاض عدم تماثل المعلومات وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Liu et al.,2011).
- حجم الشركة (Size) : النتائج السابقة تعكس متوسط حجم أصول الشركة قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وهي تأخذ قيماً مرتفعة مما يدل على ارتفاع في درجة عدم تماثل المعلومات ، بينما انخفضت هذه القيم بعد تطبيق المعايير وبالتالي حدث انخفاض في درجة عدم تماثل المعلومات ، وهذا يدل على وجود علاقة طردية قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبين عدم تماثل المعلومات وعلاقة عكسية بعد التطبيق حيث انخفضت درجة عدم تماثل المعلومات.
- نسبة التغير في قيمة الأسهم العادية في نهاية العام (Eissue) : وضحت النتائج أن متوسط نسبة التغير السنوي للأسهم العادية تأخذ قيماً مرتفعة قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية كدليل على ارتفاع حجم التداول بين المتعاملين مما ينعكس على درجة عدم تماثل المعلومات بالانخفاض ، ثم انخفضت متوسطات الرتب بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وهذا يدل على انخفاض في حجم التداول وبالتالي ارتفاع في درجة عدم تماثل المعلومات ، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Barth,2008).

ومن نتائج التحليل الاحصائي السابقة يتضح وجود علاقة طردية أوعكسية مباشرة بشكل يعكس صحة الفرض الأول بشكل مطلق كما يلي :

" توجد علاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبين عدم تماثل المعلومات المحاسبية "

٢- اختبار الفرض الثاني

ينص الفرض الثاني على أنه :

" ترتفع جودة الأرباح المحاسبية عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية"

ولاختبار صحة الفرض الثاني فقد تم تقسيمه إلـــي الفرضـــين الفـــرعيين التاليين:

أ- اختبار الفرض الفرعي الأول وينص على أنه:

" ترتفع جودة الأرباح المحاسبية قبل تطبيق معايير التقـــارير الماليـــة الدولية "

ويوضح الفرض الفرعي الأول معنوية العلاقة في نموذج الانحدار بين كـــل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الممثل في جودة الأرباح المحاســـبية قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

ويعرض الجدول رقم (٦) كلاً من علاقـــة الارتبـــاط وتقـــديرات نموذج الانحدار المتعدد لانحدار المتغير التابع (NI) على المتغيرات الرقابية قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ، وفقا للنموذج السابق الاشارة اليه وهو:

$$NI= \alpha_0+\beta_1 IFRS + \beta_2 Size+ \beta_3 Lev+\beta_4 CFO+\beta_5 Growth+ \beta_6 Dissue + \varepsilon_{it}$$

جدول رقم (٦)

نتائج الانحدار المتعدد للمتغير الخاص

بجودة الأرباح (NI) قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

المتغيرات الرقابية في النموذج	جودة الأرباح قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية من ٢٠٠٧ إلي ٢٠٠٩			
	قيمة الانحدار (β)	اختبار "T"		معامل الارتباط R
		القيمة	المعنوية	
الجزء الثابت	٠,٢٥٨			
Lev	-٠,٠٠٣	-٠,٠٦١	٠,٩٥٢	-٠,٠١٥
Growth	-٠,٠٠١	-١,٠١٠	٠,٣١٧	-٠,١٦٠
Cfo	٠,١٣٧	١,٤٧٦	٠,١٤٦	٠,١٢٢
Size	٠,٠١٨	٠,٧٥٧	٠,٤٥٢	٠,١٠٩
Dissue	٠,٠٠٠	-٠,٧٢٩	٠,٤٦٩	-٠,٠٧٣
اختبار F-Test		٣,١٦٩	٠,١٣٥	
معامل التحديد R^2 = ٠,٤٤٠				

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على النتائج الاحصائية عند مستوى معنوية ٥%

يتناول الجدول رقم (٦) المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع حيث بينت النتائج ما يلي :

- حجم المديونية (Lev) : تمثل معاملات الارتباط علاقة عكسية (-٠,٠١٥) قبل تطبيق المعايير حيث أن انخفاض حجم المديونية دليل على انخفاض في اتباع الادارة لأساليب ممارسات إدارة الأرباح وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Liu et al.,2011).
- نمو الايرادات (Growth) : جاءت علاقة الارتباط سالبة (-٠,١٦٠) كمؤشر على وجود علاقة عكسية مع جودة الارباح قبل تطبيق المعايير كمؤشر على وجود علاقة سلبية قبل تطبيق المعايير بمعنى أن الانخفاض في الايرادات يصاحبه انخفاض في جودة الأرباح ، وقد جاءت هذه النتيجة مخالفة لنتيجة دراسة (Houqe et al.,2012) .
- التدفقات النقدية التشغيلية (CFO) : وجدت علاقة الارتباط موجبة (٠,١٢٢) قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية مع جودة الارباح مما

يدل على أن زيادة التدفقات النقدية التشغيلية قد صاحبها زيادة في جودة الأرباح والعكس صحيح .

- حجم الشركة (Size) : بينت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة (٠,١٠٩) بجودة الارباح قبل تطبيق المعايير ، حيث أن عدم تطبيق المعايير قد صاحبه ارتفاع في حجم أصول الشركة نتيجة انخفاض حجم المستحقات في بعض شركات عينة الدراسة وبالتالي زيادة جودة الأرباح بشكل غير حقيقي وهو ما بينته دراسة (Ahmed et al.,2013).

- التغير في الالتزامات (Dissue) : توضح النتائج وجود ارتباط سالب قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (-٠,٠٧٣) حيث أن انخفاض درجة التغير السنوي في الالتزامات الكلية كدليل على ارتفاع جودة الأرباح بسبب انخفاض ممارسات إدارة الأرباح ويتفق نتائج هذا المتغير مع نتيجة حجم المديونية (Lev) .

وقد بلغ معامل التحديد R^2 قيمة (٠,٤٤٠) قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية كدليل على أن متغيرات النموذج تفسر نسبة ٤٤% من التغير الذي يحدث في المتغير التابع الخاص بجودة الارباح وهي قوة تفسيرية منخفضة .

مما سبق يتضح عدم معنوية نموذج الانحدار المقدر قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) حيث بينت النتائج عدم معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية ٥% من خلال قيمة إحصائي الاختبار والتى كانت أكبر من ٥% ، كما أن قيمة F أيضا أكبر من ٥% ، **مما يؤكد عدم صحة الفرض الفرعي الأول وقبوله بشكله العدمي وهو :**

" لا ترتفع جودة الأرباح المحاسبية قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية "

ب- اختبار الفرض الفرعي الثاني وينص على أنه :

" ترتفع جودة الأرباح المحاسبية بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية "

ويشير الفرض الفرعي الثاني إلي وجود معنوية في علاقة نموذج الانحدار بين كل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الممثل في جودة الأرباح بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية كما في الجدول رقم (٧) وفقا للنموذج السابق الاشارة اليه وهو:

$$NI = \alpha_0 + \beta_1 IFRS + \beta_2 Size + \beta_3 Lev + \beta_4 CFO + \beta_5 Growth + \beta_6 Dissue + \varepsilon_{it}$$

جدول رقم (٧)

نتائج الانحدار المتعدد لمتغير جودة الأرباح (NI) بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية

المتغيرات الرقابية في النموذج	جودة الأرباح بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية من ٢٠١٠ إلي ٢٠١٢			
	قيمة الانحدار (β)	اختبار "T"		معامل الارتباط R
		القيمة	المعنوية	
الجزء الثابت	٣,٨٨١			
Lev	٠,٠٣٥	-٠,٠٠٦	٠,٠٣٥	-٠,٦٥٦
Growth	٠,٠٦٥	٣,٣٦٤	٠,٠٠١	٠,٤٤٧
Cfo	٠,٥٤٤	-٣,٠٤٦	٠,٠٠٤	٠,٥١٧
Size	٠,١٧٨	١,٣١٩	٠,٠٤٤	٠,٦٧٠
Dissue	-٠,٠١٤	-٤,٧٢٧	٠,٠٠٠	-٠,٥١٩
اختبار F -Test		٧,١٨٣	٠,٠٠٠	
معامل التحديد R^2 = ٠,٦٩٠				

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على النتائج الاحصائية عند مستوى معنوية ٥%

يوضح الجدول رقم (٧) المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع حيث بينت النتائج ما يلي :

- حجم المديونية (Lev) : بينت النتائج وجود علاقة ارتباط سلبية قوية بعد (٠,٦٥٦-) تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بسبب التزام بعض شركات العينة بتخفيض المستحقات الاختيارية لديها بهدف زيادة مؤشر جودة الأرباح .
- نمو الايرادات (Growth) : بينت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة منخفضة (٠,٤٤٧) بعد تطبيق معايير لتقارير المالية الدولية حيث أن الزيادة في الايرادات يصاحبها زيادة في جودة الأرباح ، وقد جاءت هذه النتيجة متوافقة مع نتيجة دراسة (Houqe et al.,2012) .
- التدفقات النقدية التشغيلية (CFO) : أوضحت نتائج الانحدار وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة (٠,٥١٧) بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية مما يدل على أن زيادة التدفقات النقدية التشغيلية قد صاحبها زيادة في جودة الأرباح وهو ما يتفق مع دراسة (Liu et al.,2011).
- حجم الشركة (Size) : أشارت النتائج وجود علاقة ارتباط موجبة مرتفعة (٠,٦٧٠) بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية حيث أن ارتفاع حجم أصول الشركة أدي إلي ارتفاع في جودة الأرباح نتيجة التزام الشركة بتطبيق المعايير الدولية وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (Ahmed et al.,2013)
- التغير في الالتزامات (Dissue) : تناولت النتائج وجود علاقة ارتباط عكسية متوسطة (٠,٥١٩-) بعد تطبيق المعايير حيث أن انخفاض درجة التغير السنوي في الالتزامات الكلية قد أثر على جودة الأرباح بالارتفاع مما يدل على انخفاض ممارسات إدارة الأرباح .

وقد بلغ معامل التحديد R^2 (٠,٦٩٠) بعد تطبيق المعايير الدولية كمؤشر على أن المتغيرات الرقابية تفسر نسبة ٦٩% من التغير الذي يظهر في جودة الارباح كمتغير تابع .

مما سبق يتضح معنوية نموذج الانحدار المقدر بعد تطبيق معـــايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ، حيث بينت النتائج معنوية معاملات الانحدار عند مستوى معنوية ٥% والتي كانت أقل من ٥% ، وأيضا كانت قيمـــة F المعنوية أقل من ٥% .

مما سبق يتضح صحة الفرض الفرعي الثاني والذى ينص على أنه :

"ترتفع جودة الأرباح المحاسبية بعد تطبيق معايير التقارير الماليـــة الدولية "

وبناءاً على نتائج التحليل الإحصائي للفروض الفرعية الخاصة بالفرض الثاني ، يتضح صحة الفرض الثاني جزئياً .

نتائج الدراسة والتوصيات والأبحاث المستقبلية

يمكن للباحث بلورة النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات والمقترحات البحثية كما يلي :

أولا : نتائج الدراسة

١- تمثل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) دليل إرشادي للممارسات المحاسبية بهدف زيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.

٢- تعمل معايير التقارير المالية الدولية على توحيد أسس المقارنة وطرق القياس لزيادة تماثل المعلومات وزيادة جودة الأرباح.

٣- يؤثر عدم تماثل المعلومات على درجة فرص الحصول على معلومات متساوية في القيمة وبالتالي انخفاض حجم تداول المعلومات بين المتعاملين .

٤- يؤدي عدم تماثل المعلومات إلي قيام الادارة بإدارة الأرباح مما يؤثر على جودة الأرباح بشكل سلبي وانسحاب المستثمرين بعيدا عن أسواق الأوراق المالية .

٥- تعمل جودة الأرباح كمؤشر على الأداء الحالي وأيضا الأرباح الحقيقية للشركة ، بالإضافة إلي كونها مؤشراً يعكس القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية.

٦- ترتفع قيمة جودة الأرباح نتيجة ارتفاع قيمة الأرباح التشغيلية والالتزام بالإصدارات الدولية الخاصة بالمحاسبة.

٧- ندرة دراسات الأدب المحاسبي العربي للدراسات التي تناولت أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على عدم تماثل المعلومات وجودة الأرباح.

٨- أكدت نتائج اختبار صحة البيانات ملائمتها لاختبار الفروض حيث أن جميع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ، كما أن بينت نتائج اختبار التداخل الخطي "Multicollinearity Test" أن متغيرات الدراسة متصلة

ولديها قوة في تفسير المتغيرات التابعة ، بالإضافة إلي عدم وجود ارتباط ذاتي "Autocorrelation Test" بين قيم المتغيرات المستقلة والتابعة والرقابية بشكل يؤثر على صحتها.

٩- بينت نتائج اختبارات صحة فروض الدراسة ما يلي :

أ- أوضحت نتائج الفرض الأول وجود علاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبين عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

ب- بينت نتائج اختبار الفرض الثاني صحته جزئياً بناءاً على نتائج اختبار الفروض الفرعية المقسمة منه إلي :

- عدم صحة الفرض الفرعي الأول وقبوله بشكله العدمي بأنه لا ترتفع جودة الأرباح المحاسبية قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية .
- قبول صحة الفرض الفرعي الثاني والذي يشير إلي ارتفاع جودة الأرباح المحاسبية بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية .

١٠- أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية التي قام بها الباحث حول تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على نموذج الانحدار الخاص بجودة الارباح ما يلي :

أ- وجود معنوية بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية خلال السنوات من ٢٠١٠ وحتى نهاية ٢٠١٢ حيث أن جميع المعاملات أقل من مستوى المعنوية ٥%.

ب- وجود علاقة ارتباط عكسية بين جودة الأرباح وبين حجم المديونية (Lev) ونمو الايرادات (Growth) والتغير في الالتزامات (Dissue) قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وأيضا وجود علاقة ارتباط عكسية بعد تطبيق معايير التقارير المالية

الدولية (IFRS) وبين معاملات حجم المديونية (Lev) والتغير في الالتزامات (Dissue).

ج- وجود علاقة ارتباط طردية بين جودة الارباح وبين متغيرات نمو الايرادات (Growth) والتدفقات النقدية التشغيلية (CFO) بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية أي ان زيادة الإيرادات والتدفقات النقدية التشغيلية تعتبر دليل على ارتفاع جودة الارباح والعكس صحيح وهو ما يتفق مع دراسة (Houqe et al.,2012) وأيضا دراسة (Liu et al.,2011).

د- ارتبط متغير حجم أصول الشركة (Size) بعلاقة ارتباط طردية بجودة الأرباح قبل تطبيق معايير التقارير الملية الدولية (IFRS) وبعدها ، وبشكل أكبر وملحوظ بعد التطبيق نتيجة انخفاض حجم المستحقات مما أثر على ارتفاع جودة الارباح في القوائم المالية وهو ما اتفقت معه دراسة (Paananen,2008).

هـ - بلغت درجة معامل التحديد (R^2) ٤٤% قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ، بينما بلغت (R^2) ٦٩% بعد تطبيق معايير (IFRS) مما يدل على أن متغيرات نموذج الانحدار الخاص بجودة الأرباح تفسر التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (جودة الارباح) بشكل أعلى وبنسبة أكبر بعد تطبيق المعايير التقارير المالية الدولية .

١١- أثبتت نتائج الدراسة التطبيقية حول وجود علاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وبين عدم تماثل المعلومات ما يلي :

أ- وجود معنوية بين متغيرات قياس عدم تماثل المعلومات وبين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ، حيث بينت النتائج أن جميع متغيرات النموذج أقل من مستوى المعنوية عند ٥%.

ب- بينت نتائج اختبار ولكوكسون "Wilcoxon Test" انخفاض عدم تماثل المعلومات نتيجة انخفاض متوسطات رتب نمو الايرادات والتدفقات النقدية التشغيلية وحجم الشركة وهو ما يتفق مع دراسة (Dimitropoulos et al.,2013) .

ج- بينت نتائج اختبار ولكوكسون Wilcoxon Test ارتفاع عدم تماثل المعلومات نتيجة استخدام ارتفاع متوسطات رتب حجم المديونية والتغير في نسبة الأسهم العادية وهو ما يتفق مع دراسة (Barth,2008).

ثانيا: التوصيات

يوصي الباحث بناءاً على النتائج التحليلية والاحصائية ما يلي :

١- إدراك إدارات شركات التأمين العاملة في المملكة بوجود علاقة بين جودة التقارير المالية وبين عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين المتعاملين ، وبالتالي العمل على توحيد أسس وطرق القياس والعرض والافصاح بهدف زيادة الثقة في القوائم المالية.

٢- سرعة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جميع قطاعات النشاط بالمملكة وفق الخطط المتفق عليها بهدف ارتفاع تماثل المعلومات بين المتعاملين وبالتالي ارتفاع جودة الأرباح.

٣- تبني هيئة سوق المال السعودية عقد ندوات وورش عمل لتعريف المستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية بمخاطر عدم تماثل

المعلومات بين المتعاملين وأثره على حجم التداول وأيضا أثـره علـى جودة الأرباح.

ثالثا : المقترحات البحثية المستقبلية

تعتبر هذه الدراسة نواه لدراسات اخري مستقبلية ، نظراً لندره الدراسات العربية في هذا المجال ، ويمكن عرض بعض الدراسات المـستقبلية التـي يراها الباحث ضرورية لاستكمال هذا الموضوع الحيوي كما يلي :

١- قياس أثر حوكمة الشركات في ظل تطبيق معـايير التقـارير الماليـة الدولية.

٢- قياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على أسعار الأسهم وأثر ذلك في تحسين جودة التقارير المالية.

٣- نموذج محاسبي مقترح لقياس العلاقة بين جودة الأرباح ودرجات عـدم تماثل المعلومات في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

٤- دراسة أثر عدم تماثل المعلومات على تكلفة رأس المال في ظل تطبيـق معايير التقارير المالية.

٥- قياس جودة الإفصاح في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع العربية:

- توفيق، محمد شريف، وسويلم، حسن علي، (٢٠١١)، "استراتيجيات توفيق المعايير الوطنية والعربية لتتوافق مع عولمة المعايير المحاسبية الدولية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- الجرف، ياسر أحمد السيد، (٢٠١٢)، " أهمية توافق معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية مع معايير المحاسبة الدولية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مجلد٩، عدد٢، الجزء الأول، ص ص١٩٩-٢٤٣.
- صالح، رضا إبراهيم، (٢٠١٠)، "العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها علي جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، الجزء الثاني، ص ص ٣٨١-٤٣٢ .
- القاضي، حسين، وحمدان، مأمون، (٢٠٠٨)، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، دار الثقافة، عمان، الأردن.
- الناقة، أحمد أبو الفتوح، (٢٠٠٩)، "أثر عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية علي تشكيل الملامح الأساسية للهيكل المالي المعاصر"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثاني ، ص ص ٤٥-٨٦.
- موقع مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية بتاريخ يناير ٢٠١٤ ، متوفر على موقع : http://www.ifrs.org/Use-around-the-world/Pages/Jurisdiction-profiles.aspx

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Afaanz conference, (2009), "Impact of IFRS adoption an earning Quality preliminary evidence from Newzealand", available at :http://www.afaanz.org.
- Ahmed, Anwer, M. Neel, and D. Wang , (2013), "Does Mandatory adoption of IFRS Improve Accounting Quality? Preliminary Evidence ", Contemporary Accounting Research, Vol. 30, No.4, PP. 1344-1372.
- Ajward, R., and H. Takehara, (2010), "On the relationship between Earnings Quality and the degree of Information Asymmetry: Evidence from Japan", available at: WWW.kobe-u.ac.JP, PP.1-18.
- Al Zoubi, E. S., and M. H. Selamat, (2010), "The Adoption of IFRS-based Accounting Standard and-Earnings Quality: Literature review and

Proposing conceptual Framework", Available through: http//www.wbiconpra.con.

- Ball, R., and L. KumarShiva , (2008), "Earnings Quality at initial public offerings", Journal of Accounting and Economics, Vol. 45, No. 2-3, PP. 324-349.
- Barth, E. M., W.R. Landsman, and M.H. Lang, (2008), "International Accounting standards and Accounting Quality", Journal of Accounting Research, Vol. 46, No.3, PP. 467-498.
- Bellovary, J. L., E. G. Don , and M. D. Akers, (2005)," Earning quality its time to measure and Report ", The CPA Journal, vol. 75,No.11,PP. 32, 37.
- Bhattacharya, N., H. Desai, and K. Venkataraman, (2013), "Does Earnings Quality affect Information Asymmetry? Evidence from Trading Costs", Contemporary Accounting Research, Vol. 30, No. 2, PP. 482-516.
- Cameran, M., D. Campa, and A. Pettinicchio, (2011), "Voluntary IFRS adoption and Earnings Quality among private Companies", Available through: www.unibz.itlen/economics/ welcome/pp.1-51.
- Carmona, S., and T. Marco, (2008), "On the global Acceptance of IAS/IFRS Accounting Standards: The logic and Implications of the principles- Based System", Journal of Accounting and public Policy, Vol. 27, No.6, available at: www.ssrn.com.
- Chen, F., O. Hope, Q. Li, and X. Wang, (2011), "Financial Reporting Quality and Investment Efficiency of private Firms in Emerging Markets", The Accounting Review, Vol. 86, No.4, PP. 1255-1288.
- Chen, K., S. Wu , and J. Zhou, (2006), "Auditor Brand Name, Industry, Specialization and Earning management: evidence From Taiwanese companies", International Journal of Accounting, Auditing and performance Evaluation, Vol. 3, No.2, PP. 194.219
- Cormier, D., S. Houle, and M. Ledoux,(2013), "The Incidence of Earnings Management on Information Asymmetry in an uncertain environment: some Canadian evidence", Journal of international Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 22, No.1, PP. 26-38.
- Dechow, P., W. Ge , and C. M. Schrand,(2010), "Understanding Earnings Quality: A Review of the proxies , their Determinants and their Consequences", Journal of Accounting and Economics, Vol. 50, No.2-3, PP. 344-401.
- Dimitropoulos, P. E., D. Asteriou, D. Kousenidis, and S. Leventis, (2013), "The Impact of IFRS on Accounting Quality: Evidence from Greece", Advances in Accounting, Incorporation Advances in international Accounting, Vol. 29, No.1, PP. 108-123.

-Djatej A., D. Zhou, D. Gorton, and W. McGonigle, (2012), "Critical Factors of IFRS Adoption in the U.S Empirical Study", Journal of Finance and Accountancy, Vol. 20, PP. 1-14.

-Garcia, J. C., and F. Bastida, (2010), "An Empirical Insight on Spanish Listed companies perception of International Financial Reporting standards", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 19, No.2, PP. 110-120.

-Han, F., and H. He, (2011), "The Impact of Mandatory (IFRS) Adoption Stock Exchange Listings: international evidence", Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol. 15, PP. 31-40.

-Hemant, K. B., and R. Chen,(2012), "The benefit of Information Asymmetry: When to sell to Informed Customers?" , Decision support systems, Vol. 53, No.2, PP. 345-356.

-Horton, J., G. Serafeim, and I. Serafeim,(2013), "Does Mandatory IFRS Adoption Improve the Information Environment?", Contemporary Accounting Research, Vol. 30, No, 1, PP. 388- 423.

-Houqe, N., T. Zijl, K. Dunstan, and W. karim, (2012), "The Effect of IFRS Adoption and Investor protection on Earnings Quality around the world", The International Journal of Accounting, Vol. 47,No. 3, PP. 333-355.

-Hughes, J., J. Liu, and J. Liu, (2007), "Information Asymmetry, Diversification and Cost of capital", The Accounting Review, Vol. 82, No.3, PP. 705-729.

-Jiang, H., A. Habib, and B. Hu,(2011), "Ownership concentration, voluntary disclosure and Information Asymmetry in New Zealand", The British Accounting Review, Vol. 43, No.1, PP.39-53.

-Jiao T., M. Koning , G. Mentens, and P. Roosenboom, (2012), "Mandatory IFRS adoption and its impact on analyst's forecasts ", International Review of Financial Analysis, Vol. 21, PP. 56-63.

-Kabir, H., F. Laswad, and A. Islam, (2010), "Impact of IFRS in New Zealand on Accounts and Earnings Quality", Australian Accounting Review, Vol. 20, No. 4, PP. 343- 357.

-Landsman, W. R., E. Maydew, Edward, and J. Thornock, (2012),"The Information content of Annual Earnings Announcements and Mandatory Adoption of IFRS", Journal of Accounting and Economics, vol. 53, No.1, PP. 34-54.

-Li, Siqi, (2010), "Does Mandatory adoption of International Financial Reporting Standards in the European Union Reduce the cost of Equity Capital?" , The Accounting Review, Vol. 85, No.2, PP. 607-636,

- Liao, L., H. Kang, R. Morris , and Q. Tang ,(2013), "Information Asymmetry of Fair value Accounting during Financial Crisis", Journal of contemporary Accounting and Economics, Vol. 9, No.2, PP. 221-256.
- Liu, C., L. Yao, N. Hu, and L. Liu,(2011), "The Impact of IFRS on Accounting Quality in a regulated Market: An Empirical study of China", Journal of Accounting, Auditing and Finance, Vol.26, No.4, PP. 659 – 676.
- Moerman R.W., (2009), "The Impact of Information Asymmetry on Dept Pricing and Maturity", available through : http://www.ssrn.com/abstract=1152863.
- Paananen, Mari, (2008), "The IFRS Adoption's Effect on Accounting Quality in Sweden", Available through : http://www.ssrn.com,/Abstract= 1097659
- Ramanna, K., and E. Sletten,(2009), "Why do countries adopt International Financial Reporting Standards?", Working Paper, Harvard Business School, available through : http://www ssrn.com/abstract: 1460763.
- Rudra, T., and D. Bhattacharjee, (2012), "Does IFRS Influence Earnings Management? Evidence From India", Journal of Management Research, Vol. 4, No.1, pp. 1-15.
- Saito, M., and S. Mayangsari, (2011), "The effect of IFRS Implementation on Earnings Quality in Indonesia", Annual Research Bulletin of Osaka Sangyo University, No.3, pp. 61-77.
- Samuel, S., and A. Manassian, (2011), "The Rise and Coming Fall of International Accounting Research", Critical Perspectives on Accounting, Vol. 22, No.6, PP. 608-627.
- Sun, J., S. F. Cahan , and D. Emanuel , (2011), "How would the Mandatory adoption of IFRS affect the Earnings Quality of U.S. Firms? Evidence From Cross-listed Firms in the U.S.", Accounting Horizons, Vol. 25, No.4, PP. 837-860.
- Tong, Y., and B. Miao,(2011), "Are Dividends Associated with the Quality of Earning?", Accounting Horizons, Vol. 25, No.1, PP. 183-205.
- Watrin, C., and R. Ullmann, (2012), "Improving Earnings Quality: The effect of reporting incentives and Accounting Standards", Advances in Accounting, vol. 28, No.1, PP. 179-188.
- Wiesehöfer, L., (2011), "Earnings Quality in Private Firms applying IFRS", available through : http://www.arno.unimaas.nl/show.cgi?fid=22847.